الفصل الثاني

الهولوكوست الإسرائيلي في غزة

(١)

الإبادة في غزة

ونموذج العدالة الإسرائيلية

أكدت المحكمة العليا الإسرائيلية في حكمها الصادر يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ أن قطاع غزة تحكمه جماعة إرهابية قاتلة، وتعمل بشكل متواصل على ضرب دولة إسرائيل ومواطنيها، وأنها بذلك تنتهك أحكام القانون الدولي كافة. وقالت المحكمة: إن إسرائيل يتعين عليها العمل ضد المنظمات الإرهابية وفق أحكام القانون الدولي، وعليها أن تمنع، في إطار هذا العمل، إلحاق الضرر المتعمد بالسكان المدنيين في غزة. وخلصت المحكمة في هذه القضية التي رفعتها منظمات حقوق الإنسان إلى أن موقف الحكومة بشأن وقف تزويد غزة بالطاقة والكهرباء عقوبة مناسبة لحماس، وأن هذا العمل لا يتناقض مع القانون الدولي الإنساني.

ومعنى ذلك أن المحكمة العليا تشجع الحكومة الإسرائيلية على خطط الإبادة في غزة، وأنها تجد أن الطابع الإرهابي لحماس مبرر لهذه الخطة. ولما كانت هذه الخطة تمثل عملاً متعمداً من أعمال الإبادة الجماعية لسكان غزة، أشد خطورة من جرائم الحرب، فإن

القضاء الإسرائيلي في أعلى درجاته لا يشعر بالقلق وهو يساند هذه الخطة. ولذلك فإن منظمات حقوق الإنسان، وكذلك حكومات العالم، مطالبة بأن تفتح ملف القضاء الإسرائيلي ودوره في تعزيز الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك مبادئ القانون الدولي الإنساني. ومن المعلوم أن قضاء الدول هو المختص ببسط الرقابة القضائية على تصرفات الحكومات المخالفة للقانون الدولي، ولذلك فإن موقف القضاء الإسرائيلي هو الموقف الوحيد الفريد الذي يقدم سابقاً خطيراً في هذا الشأن. ولا نظن أن المنظمات التي رفعت الدعوى قد فوجئت بهذا الموقف، لأن سجل القضاء الإسرائيلي والمحكمة العليا على قمته هو أحد أذرع المشروع الصهيوني. ويضيق المقام عن تعداد الحالات التي انحرف فيها هذا القضاء عن المهمة النبيلة للسلطة القضائية، بحيث تم توظيفه في خدمة المشروع الصهيوني وتبرير الجرائم الإسرائيلية. وقد سجلت المحكمة العليا الإسرائيلية، منذ نشأتها وحتى اليوم، تاريخاً ينسجم مع الممارسات الإسرائيلية، ويقوم على أوهام قانونية سلم بها العالم. وفي الوقت الذي تؤكد فيه هذه المحكمة مشروعية إبادة غزة، فإنها تقرر أيضاً مشروعية الجدار العازل، وتذر الرماد في العيون عندما تظهر رحمةً وإنسانية مصطنعة في بعض الدعاوى، مثل تقرير يعطي التعويضات لمن نزعت ملكياتهم بسبب الجدار وغيرها. وهي المحكمة ذاتها التي أجازت التعذيب الوحشي للفلسطينيين لانتزاع الاعترافات القسرية منهم، وهو ما يتناقض مع أبسط المبادئ التي قررتها اتفاقية مناهضة التعذيب والمعاملة الحاطة

بالكرامة الإنسانية التي انضمت إليها إسرائيل. بل زعمت هذه المحكمة أن إسرائيل هي ولي دم لكل اليهود في جميع العصور، ولم تكترث بإدانة مجلس الأمن لقيامها بخطف أودولف أخمن من الأرجنتين في أوائل الستينيات لمحاكمته على تهم ضد اليهود قبل قيام إسرائيل، وتم إعدامه باعتباره خارجاً عن دائرة البشر والإنسانية. والغريب أن هذه المحكمة ترى أن كل التصرفات ضد الفلسطينيين جائزة قانوناً بما في ذلك التعذيب حتى الموت ما داموا يتجرؤون على مناهضة إسرائيل. الأغرب أن دول العالم تقبل المحكمة العليا الإسرائيلية في اجتماعات المحاكم العليا في دول العالم، ولم يحرك أحد ساكناً حول سلوك المحكمة العليا الإسرائيلية. بل إن الإعلام العربي الذي تعاطف مع محنة الفلسطينيين في غزة لم يوجه الاهتمام إلى هذا الحكم الذي جاء صدمة كبرى لمنظمات حقوق الإنسان التي رفعت الدعوى، وأعلنت بعد الحكم عن أسفها لصدوره، وكانت تريد أن تستأنف الحكم لولا أن المحكمة العليا هي نهاية المطاف في السلم القضائي الإسرائيلي.

على الجانب الآخر طالب أحد أعضاء البرلمان الأوربي من إيطاليا بضم إسرائيل إلى البرلمان، وفي الوقت نفسه نشأت مشكلة كبيرة ضد أحد أعضاء البرلمان من حزب المحافظين البريطاني؛ لأنه كان ينتقد أحد رؤساء رجال البرلمان وأساليبه التي رأى أنها تشبه الأساليب النازية في الممارسات البرلمانية، وكبر على أنصار إسرائيل أن يستخدم مصطلح النازية في أي سياق، وبلغت العاصفة

حد اقتراح فصل النائب البريطاني، واتهمه بعض النواب بأنه لا يكترث لمشاعر ضحايا المحرقة. في السياق نفسه رفضت مجموعة من نواب البرلمان الأوربي السماح باستخدام إحدى قاعات البرلمان لعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول حقوق الفلسطينيين. من ناحية ثالثة، أظهر تقرير لجنة فينوجراد استخفافاً كبيراً بزرع إسرائيل للقنابل العنقودية في لبنان، وأكد الجيش الإسرائيلي أنه زرع أكثر من مليون قنبلة بشكل متعمد في مناطق المدنيين، ورفض توجيه أي إجراء قانوني ضد الجنود الذين قاموا بهذه المهمة.

(٢)

كيف تبرر إسرائيل

جرائمها في غزة؟

قالت وزيرة الخارجية الإسرائيلية في باريس يوم الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩: إن إسرائيل تقوم بعملية اجتثاث للإرهاب في غزة. من ناحية أخرى، وزعت إسرائيل مذكرة في مجلس الأمن تبرر فيها جرائمها في غزة، وتؤكد أن إسرائيل تمارس حقها في الدفاع الشرعي عن النفس تطبيقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. من ناحية ثالثة، قالت الحكومة الإسرائيلية: إن حملتها على غزة تعبر عن يأس إسرائيل من دفع حماس إلى الالتزام بالتهدئة التي استمرت ستة أشهر ونقضتها حماس، ولذلك فإن إسرائيل ترد على عدوان حماس غير المبرر. وقالت وزيرة الخارجية الإسرائيلية بعد لقائها بالرئيس مبارك يوم الخميس ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٨ وخلال مؤتمر صحفي مع وزير الخارجية المصري: إن إسرائيل خططت واتخذت قراراً بتغيير معطيات الموقف في غزة، ثم عقب الوزير المصري بأن مصر حذرت حماس، ولكن حماس لم تستمع، فلا تلم إلا نفسها، في إشارة إلى أن ما تمارسه إسرائيل من جرائم في غزة يجد مبرره في عدم تجديد حماس للهدنة كما طلبت مصر.

كما نجد إشارة في بيانات بعض وزراء الخارجية العرب وتصريحاتهم إلى ذلك عقب اجتماع طارئ في القاهرة يوم الأربعاء ٢٠٠٨/١٢/٣١ بعد بدء حملة إسرائيل في غزة منذ السبت ٢٧/ ٢٠٠٨/١٢. يهمنا في هذا المقام أن نقدم تكييفاً قانونياً واضحاً للحملة الإسرائيلية على غزة بسبب الخلط والتخليط الذي يحيط بهذا الجانب، ولكننا نناقش بهدوء - رغم مرارة ما يحدث في غزة- السببين اللذين قدمتهما إسرائيل لتبرير هذه الحملة؛ وهما الدفاع الشرعي عن النفس، وسحق الإرهاب الفلسطيني.

ولعل الملاحظ أن إسرائيل رغم تفوقها الكاسح عسكرياً، ومغامراتها العسكرية المستمرة كمنهج ثابت لها باعتبارها دولة وظيفية مهمتها الوحيدة الإضرار بسكان المنطقة، وقض مضاجعهم، وسلب حقوقهم في الأرض والكرامة والحياة، وإذلال دولها وقهر شعوبها الظامئة إلى رفع هذا العدوان الصهيوني، لا تمل من تقديم التبريرات القانونية المصطنعة، مع أنها هي نفسها كيان غير قانوني زرع في هذه المنطقة لأغراض سياسية. فإذا كان ذلك هو حال إسرائيل، وكذلك الولايات المتحدة التي بررت تصديها للمقاومة في العراق بنظرية الدفاع الشرعي مثلما بررت تدخلها بأعمال تخريبية في نيكاراجوا، فالأولى بالعالم العربي وإعلامه أن يفند الحجج الإسرائيلية التي تتوسل بالقانون الدولي لارتكاب مختلف الجرائم.

وفيما يتعلق بالدفاع الشرعي الذي تتذرع به إسرائيل لإحراق غزة، فإن المعلوم أن إسرائيل تثير هذا الدفع في كل المناسبات،

بحيث أفرغت مفهوم الدفاع الشرعي من معناه الحقيقي، مع أنه يجد أصوله في قوانين السماء، وفي طبيعة المجتمعات الإنسانية قبل أن توضع القوانين الوضعية، وهو المبدأ الوحيد السابق على القانون العرفي والمعاهدات المدونة، وهذا ما أشار إليه صدر المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة من أن حق الدفاع الشرعي حق طبيعي (innate)؛ أي لصيق بالإنسان منذ خلقه مثل الحق في الحرية. وقد وضعت هذه المادة ضوابط لممارسة هذا الحق، أهمها؛ أن يقع هجوم مسلح. وقد أضافت محكمة العدل الدولية إلى ذلك عندما رفضت الدفع الإسرائيلي الذي يبرر إقامة الجدار العازل بحق الدفاع الشرعي، في رأيها الاستشاري الصادر في التاسع من تموز/ يوليو عام ٢٠٠٤، بأن الهجوم المسلح يجب أن يصدر من دولة، وليس من وحدات لا ترقى إلى مستوى الدولة، أي إن أعمال حماس وحزب الله من هذه الزاوية- بصرف النظر عن كونها حركات مقاومة - لا توفر هذا الشرط لممارسة الدفاع الشرعي؛ كما يشترط أن يكون هذا الهجوم المسلح غير متوقع، وأنه يستحيل دفعه إلا بعمل يدخل في إطار شروط هذا المفهوم؛ كما يتعين أن يكون الهجوم حالاً؛ أي على وشك الوقوع، أو أن يكون قد وقع بالفعل.

وقالت إسرائيل في مذكرتها الموزعة على مجلس الأمن: إن صواريخ المقاومة الفلسطينية تمثل هجوماً مسلحاً فعلياً، والصحيح أن صواريخ المقاومة تعد رداً على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على غزة، كما تعد رداً على العدوان المستمر المتمثل في الاحتلال الإسرائيلي ورفض الانسحاب، بل طلب المزيد من الأراضي تنفيذاً

للمشروع الصهيوني الاستيطاني، ولذلك، فإن الأصل هو الاحتلال كما أشار بحق السيد عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية في كلمته يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، في افتتاح الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب بالقاهرة.

من ناحية أخرى، يشترط لقيام الحق في الدفاع الشرعي أن يكون الرد على الهجوم المسلح بالقدر اللازم فقط لدفع هذا الهجوم، أي إن الممارسة الدولية وأحكام القانون الدولي والقضاء الدولي قد شددوا جميعاً على مبدأ التناسب بين الفعل؛ أي الهجوم المسلح، وبين رد الفعل؛ أي الدفاع الشرعي. في هذه النقطة من الواضح أن إسرائيل لديها مخطط أساسي في المشروع الصهيوني؛ وهو إبادة الفلسطينيين في كل فلسطين لإجبارهم على إخلاء الأرض حتى تقوم الدولة اليهودية الخالصة. ومن الواضح أيضاً أن مخطط إحراق غزة وإبادتها فيما يبدو قد اتخذ منذ أوائل ٢٠٠٥ ووضع لمساته الأخيرة شارون، وبدأ التنفيذ بانسحاب إسرائيل الميداني والمادي من قطاع غزة، ثم اتخاذ الخطوات التالية التي أدت إلى أحداث غزة وفق التصور الإسرائيلي، بل إن التصريحات الإسرائيلية تؤكد أن برنامج إبادة غزة كان جاهزاً ربما قبل بدء التهدئة، وهذا يدحض ما قيل من أن رفض الفصائل تجديد التهدئة هو الذي دفع إسرائيل إلى تنفيذ برنامج الإبادة. وهذا الإعداد المدبر نظرياً وعملياً لبرنامج الإبادة يهدر الركنين الأساسيين في مزاعم الدفاع الشرعي، وهما فجائية الهجوم المسلح، وتلقائية الرد. أما التناسب بين برنامج الإبادة وصواريخ المقاومة فمن الواضح أنه معدوم، حيث يلاحظ

الفرق بين عمل المقاومة الرمزي الذي يؤكد رسالة الإصرار على الحق في مواجهة الغاصب والقوة، وبين مشروع جاهز يرتكز على دولة تبحث دائماً عن أسباب القوة لتنفيذ هذا المشروع، ووظيفتها الأساسية - كما أشرنا - هي الحلول محلَّ الفلسطينيين في فلسطين.

من ناحية ثالثة، فإن برنامج الإبادة الشامل يجعل التذرُّع بالدفاع الشرعي نكتة سخيفة، ولكن إسرائيل لا تتورع عن التذرُّع بأي شيء مهما كان تافهاً. ومن المعلوم أن الحق في الدفاع الشرعي يتوقف منذ اللحظة التي يتولى فيها مجلس الأمن الموضوع؛ سواء بمجرد الانعقاد أو بصدور القرار، باعتباره الحكومة المركزية التي تختص بمعالجة الحالة. وقد ضمنت إسرائيل أن مجلس الأمن يستحيل أن يدين برنامج الإبادة الذي تمارسه.

ولعلنا نذكر السادة الباحثين في مجال حق الدفاع الشرعي بأن قيام إسرائيل بأعمال الإبادة في غزة، وتبريره بأنه تطبيق لحقها في الدفاع الشرعي، هو المحطة الثالثة في تطور مفهوم الدفاع الشرعي لدى إسرائيل، وهو تطوير يقع خارج دائرة الفقه الدولي المعتبر الذي يؤكد الضوابط التي أشرنا إليها، ويعتبر كل خروج عن هذه الضوابط عملاً من أعمال العدوان. ولاشك لدينا في أن برنامج الإبادة في غزة يعرض القيادة الإسرائيلية للمحاكمة الجنائية الدولية، وهذا له سياق آخر، ولكننا نكتفي بالإشارة إلى أن إسرائيل قد بررت عدوانها عام ١٩٦٧ بأنه تطبيق لحق الدفاع الشرعي (الوقائي)، ثم ابتدعت مصطلحاً جديداً لتبرير عدوانها عام ٢٠٠٨بنظرية الدفاع الشرعي العقابي، وقد فصلنا ذلك في سياق آخر.

(٣)

نظرية رايس

والعبء الأخلاقي لإسرائيل في غزة

الدكتورة كونداليزا رايس وزيرة خارجية الولايات المتحدة، وهي أيضاً أستاذة جامعية أعجبت الرئيس بوش بفكرها، وهي من منظري اليمين الصهيوني، فضلاً عن أنها من أشد أنصاره، ولذلك يرشحها ماكين الجمهوري لتكون نائبة للرئيس في الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام. ونظراً لأهمية موقعها واحتمال أن تظل ركناً أقوى من أركان الإدارة الجديدة، فإن الاهتمام بنظريتها في محرقة غزة يصبح أمراً واجباً وهاماً.

صرحت رايس بمناسبة محرقة غزة وخلال زيارتها الخاطفة لإسرائيل في أوائل آذار/مارس ٢٠٠٨ بالكثير المثير، وأهم هذه التصريحات تلك التي دافعت فيها عما قامت وتقوم به إسرائيل في غزة، حيث أكدت أن المسؤول عن هذه المحرقة هو حماس والمدنيون الفلسطينيون. أما مسؤولية حماس فواضحة في أنها لا تزال تسيطر على غزة على سبيل الانقلاب على سلطة أبي مازن الذي يتفاوض مع إسرائيل، وأنها مسؤولة عن إطلاق الصواريخ من

غزة مما استفز إسرائيل ودفعها إلى القيام بالمحرقة. أما مسؤولية سكان غزة فهي مسؤولية مضاعفة، ذلك أنهم لا يزالون يقيمون في غزة ولم يخلعوا سلطة حماس عنهم. كذلك فإن سكان غزة بهذا التصرف وإصرارهم على البقاء في غزة وعدم الفرار، وعدم عصيان سلطة حماس، والاستنجاد بسلطة أبي مازن، والشكوى له من بطش الاحتلال الحماسي الانقلابي قد أضافوا خطأ آخر عرضهم للمحرقة عقاباً لهم على ذلك، بالإضافة إلى أنهم ظلوا في المكان نفسه مع أن (الإرهابيين) يقيمون بين ظهرانيهم، مما اضطر إسرائيل، وهي تتعقب الإرهاب أن تقتل الأطفال والمدنيين، وهذا أمر مقبول وجائز مادام الهدف نبيلاً؛ وهو قتل الإرهابيين، وليس استهداف المدنيين، وإن من حق إسرائيل أن تفعل ما تشاء وبأيِّ ثمن مادام الهدف نبيلاً ومشروعاً؛ وهو المحافظة على نفسها ووقاية الشعب اليهودي من الشعب الفلسطيني (الإرهابي). هذا المنطق تردده إسرائيل دائماً، وتجاهر بأنها تمارس الإرهاب حتى تجبر الناس على ترك الأرض، كما كانت تفعل دائماً منذ دير ياسين حتى الآن. وهو المنطق نفسه، بالطبع الذي يردده مندوبها في الأمم المتحدة، ولكن رايس ابتدعت جديداً، عندما أبدت ألمها لأن المحرقة التي اضطرت إسرائيل إلى ارتكابها قد سببت لإسرائيل "عبئاً أخلاقياً جسيماً" يطاردها، مما اضطر أولمرت إلى أن يرفض بعصبية ما أسماه "الدروس الأخلاقية" من الآخرين.

وما دامت إسرائيل (مشروعاً أخلاقياً) أساساً، وتمثل ضمير البشرية الحي، فإن مشاهد الإبادة التي ألفتها إسرائيل كان يجب أن

تدفعها منذ البداية إلى التخلي عن مشروعها الإجرامي. ومؤدّى نظرية رايس أنها تلعن القتيل؛ لأنه هو الذي استفز القاتل وأخرجه عن سلمه وهدوئه، وألجأه إلى الإجرام. وتعلم رايس علم اليقين أن صواريخ غزة قد أصابت أطفال سديروت وسكانها بهزة نفسية فقط، في حين مزقت صواريخ الطائرات جثث أطفال فلسطين، وأن الصواريخ هي رمز مقاومة الطغيان والظلم والإبادة، وأن الإبادة منهج وليست رداً على الصواريخ. لقد أضافت رايس نكتة جديدة سوداء إلى سجل إدارة بوش في تبرير المحرقة للفلسطينيين والحياة والترف والمجد للإسرائيليين، مما يجعل الشعور بالانتقام يطغى على الشعور بالرغبة في التعايش.

(٤)

هل سلم العالم بشرعية الإبادة

تحت ستار المفاوضات في فلسطين؟

هناك في المشهد الفلسطيني حقائق لا يجادل فيها أحد؛

الحقيقة الأولى هي أن استهداف الفلسطينيين عموماً، والناشطين في المقاومة خصوصاً، سياسة إسرائيلية ثابتة، وعامل ثابت في المشهد رغم تحرك عوامل أخرى للتغطية عليه، وذلك بهدف القضاء على مقاومة الاحتلال، ومن وراء ذلك ممارسة الإذلال والتنكيل والإبادة العمياء لعرق يتمسك بالأرض.

الحقيقة الثانية هي أن إسرائيل تؤكد أن قتل الفلسطينيين، كسياسة رسمية، أمر مشروع لأنهم عازمون على مقاومة إسرائيل، وأن قتلهم حتى دون قيامهم بعمليات ضد إسرائيل دفاع مشروع عن النفس يبرر كل إجراءات إسرائيل الإبادية. ولذلك تجاهر إسرائيل ومحكمتها العليا بهذه السياسة، ولا تجد الولايات المتحدة حرجاً في التصريح في كل مرة بأن لإسرائيل حق إبادة المقاومة حتى أن يكون العمل الإسرائيلي رداً على عملية محددة للمقاومة، يكفي أن يكون الإنسان فلسطينياً حتى يستباح دمه. كما لا تجد واشنطن

حرجاً في تزويد إسرائيل بكل أنواع الأسلحة؛ خاصة طائرات الأباتشي وصواريخها، وفي التسليم لإسرائيل بالعمل ضد أي هدف وفي أي وقت، حتى لو دمر الصاروخ أطفالاً ونساء لا علاقة لهم بالمقاومة، ما داموا يحملون أسماء فلسطينية وعلى أرض فلسطينية، وما دامت إسرائيل تجتهد بذلك في تسريع المشروع الصهيوني. وقد وصل الفجورالقانوني ببعض الفقه الصهيوني أن يؤصل لاستئصال الفلسطينيين في عمليات الطيران والصواريخ وابتداع ما أسموه (targeted Killings)؛ أو القتل المتعمد؛ وهو المرادف للاغتيال السياسي، ولكن الاغتيال السياسي لا علاقة له في الواقع بعمليات إسرائيل التي لا تترك مجالات للشك في أن هدفها هو الإبادة، لأن هدف الاغتيال إنهاء حياة المستهدف بأيّ طريق، أما الإبادة فتهدف إلى اقتلاع العرق من الحياة، وإلا كيف نفسر إطلاق صاروخ من طائرة أباتشي على الشيخ أحمد ياسين، الشيخ المقعد في كرسيه المتحرك عند خروجه لتوه من صلاة الفجر، مع أن اغتياله لا يكلف شيئاً.

الحقيقة الثالثة هي أنه إذا كان مفهوماً أن تستفيد إسرائيل من هيمنتها على القرار الأمريكي بحيث تقوم بأعمال الإبادة ضد الفلسطينيين بكل صورها؛ منها الإبادة العسكرية والحياتية والنفسية، وأن يمعن الفقه الصهيوني في تقديم المبررات القانونية لهذه الجرائم البشعة، فإن العالم العربي يبدو وكأنه سلم بحق إسرائيل في إبادة الفلسطينيين؛ فالحكومات العربية لا تعترض بعد كل مذبحة واجتياح للأراضي الفلسطينية، وسبب السكوت في الحقيقة يرجع

إلى الخوف من الولايات المتحدة من ناحية، كما أنه نتيجة لسكوتها على تفسير إسرائيل وواشنطن بأن ما تقوم به إسرائيل رداً على عملية أو ابتداء هو حق أصيل للدفاع عن نفسها. وأما الشارع العربي فقد سكت هو الآخر وكأنه ألف هذه المشاهد، وحتى المساجد التي كانت تدعو للمجاهدين في فلسطين وأفغانستان والشيشان، وتدعو بأن يشرد الله اليهود أعداء الدين، قد كممت أفواهها، وأصبحت خطب الجمعة يحدد موضوعها بما لا علاقة له بما يجري في فلسطين، وكأنه من المحظورات الدينية، حتى ظننت أن هناك فتاوى تحل دم الفلسطينيين وتدعو بالنصر للإسرائيليين.

وقد اتخذ السكوت شكلاً جديداً بعد الشقاق السياسي والإقليمي بين فتح وحماس. فقد بنى أبو مازن صورته لدى إسرائيل بموقفه المناهض للانتفاضة وللمقاومة عموماً، وطالب بتحرير فلسطين بالسياسة والدبلوماسية، وليس بالعنف والإرهاب حسب قوله. وبعد استيلاء حماس على غزة، وصف حماس بأنها منظمة إرهابية انقلابية، حتى بدت كلُّ التحركات الدولية والإسرائيلية، وآخرها مؤتمر أنابوليس، انتصاراً لموقف أبي مازن رمز الشرعية، وأن تسليمه ودعمه مالياً أمر مشروع للقضاء على حماس. كما بدت في ظل هذه الأجواء عمليات إسرائيل ضد المواطنين في غزة وكأنها مساهمة في قمع خصوم أبي مازن، وألح هذا المشهد على المراقبين في ظل عدد من الإشارات.

أول هذه الإشارات أن أبا مازن لم يحرك ساكناً مع تساقط

شهداء حماس، وهذا طبيعي؛ لأنه كلما ازداد القتل في حماس، كانت أضعف وأقرب إلى الاستجابة لطلباته، أي إن إسرائيل تقدم له خدمة كبرى، ولا أريد أن أصل إلى ما لا يمكن دفعه من وجود تناغم، إن لم يكن تنسيقاً بين أبي مازن وإسرائيل.

الإشارة الثانية هي أنه إذا كان أبو مازن ليس حزيناً على إبادة جزء من شعبه على يد من يفترض أن يكون عدوه، فمن الطبيعي ألا يثير الوفد الفلسطيني في الأمم المتحدة أو الجامعة العربية كل هذه الاعتداءات الوحشية، وكأن أبا مازن ينتظر أن يكون لحكومة حماس وفد موازٍ في الجامعة والأمم المتحدة.

الإشارة الثالثة ما تردد من سعي أبي مازن ليعود حجاج حماس إلى غزة عبر إسرائيل لتصفيتهم.

والإشارة الرابعة هي تصدي داخلية أبي مازن بعد عملية الخليل التي قام بها مقاتلو حماس، وتصريحه بالتزام السلطة بمنع الإرهاب ضد إسرائيل، مما يكشف عن خطر حقيقي في الخلاف بين السلطة وحماس، وهو أن السلطة أصبحت حارساً لإسرائيل ضد عمليات المقاومة، وأنها صفت الجناح العسكري لفتح إيذاناً بتنفيذ هذه السياسة العملية الجديدة.

الحقيقة الرابعة هي أن تقارب أبي مازن من إسرائيل يخدم إسرائيل، ولا يقدم شيئاً لأبي مازن الذي عليه أن يسلم لإسرائيل بما تريد مقابل أن تحارب له حماس، وإمعاناً في ستر ذلك، فإن المفاوضات واللقاءات ستار يشير إلى المراقب بأن الأمور تسير،

وأن استمرار المفاوضات دليل أمل في الحل، فأصبحت المفاوضات وكأنها المكافأة التي يحصل أبو مازن عليها مقابل سكوته عن عمليات إسرائيل في غزة لمجرد أن القتلى من حماس أو أنصار حماس. وعندما يصل الأمر إلى أن الدم الفلسطيني حتى من صفوف فتح أمر مشروع عند إسرائيل، ولا تثريب عليه في العالم العربي أو هو ثمن يدفعه الفلسطينيون مقابل مفاوضات ترسم المستقبل المشرق، فإن علامة استفهام مخيفة لابد أن ترتسم على ما ينتظر القضية خلال أسابيع من مخاطر غير متصورة.

رغم كل ذلك فإنني أهيب بالفقه العربي والحكومات والشارع في العالم العربي أن يناهض سياسة الإبادة بالحظر والغارات والاجتياحات والاغتيالات والتضييق على حياة الفلسطينيين، ولا بد للزعماء العرب من قمة لبحث الأوضاع البشعة التي وصل إليها حال الفلسطينيين، في الوقت الذي تتواصل فيه خطط إسرائيل للتطبيع مع الدول العربية وبث الروح في العلاقات القائمة، وكأن إبادة إسرائيل للفلسطينيين أصبحت من المسلمات العربية.

(٥)

سياسة الإبادة الإسرائيلية

والخط الفاصل بين المقاومة والتسوية

لم يعد هناك أدنى شكٍّ للعالم كلِّه أن إسرائيل لا تريد سلاماً، وإنما هي تريد أن تثبت أن الإبادة العمياء، بقوتها الغاشمة والخرقاء وبموافقة أمريكية وفرجة عالمية، هي حق مشروع للقوى الباطشة في النظام الجديد. ذلك أن الهجوم على الشعب الفلسطيني في كل فلسطين ليل نهار بكل أنواع الأسلحة، وإبادة الجميع حتى المرضى والشيوخ والأطفال لا يمكن أن يحل عقدة شارون وكل ساسة إسرائيل. فقد كشفت الأحداث منذ آذار/مارس ٢٠٠٢ على الأقل، وما سطرته عدسات التلفاز تنفيذاً لقسم شارون بأن يجعل الموت أمام كل فلسطيني، حتى يتوسل هذا الشعب الرحمة منه، والقبول بكل ما يراه هذا السفاح الكبير، عن عدد من الحقائق الخطيرة التي لم يعد من الممكن إنكارها:

الحقيقة الأولى: أن هجوم دولة كاملة مدججة بكل الأسلحة وبرخصة مفتوحة من أقوى قوى النظام الدولي على شعب محاصر جائع أعزل، والإعلان مقدماً عن برنامج إبادته تحت سمع العالم

وبصره، لا يعد بطولة تحسب لهذا الجيش الجبان؛ لكنها مذبحة علنية للشعب الفلسطيني، ووصمة عار على جبين المجتمع العربي والدولي بأسره.

الحقيقة الثانية: أن هناك أدلة على التواطؤ على إبادة الشعب الفلسطيني، وأهمها إصدار محكمة العدل الدولية لحكم الطعن يجعل لعضو الحكومة الذي يرتكب جرائم حرب أن يحتمي بحصانة الدولة، أو أن يفلت من العقاب، في الوقت الذي تتجه فيه إرادة المجتمع الدولي إلى محاكمة حاسمة لسفاح الصرب ميلوسوفيتش، وبعد أن أكد القضاء البريطاني في العام الماضي في قضية بينوشيه أن حصانة رئيس الدولة لا تحول دون محاكمته عن جرائمه، وفي الوقت الذي يحث المجتمع الدولي الخطا نحو إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، التي يؤكد نظامها الأساسي هذه القواعد التي جاهد المجتمع الدولي منذ الحرب العالمية الثانية لتأكيدها.

ومؤدَّى هذا الموقف الغريب من جانب محكمة العدل الدولية أن القضاء البلجيكي قد أجل النظر في مدى اختصاصه في نظر الدعوى ضد السفاح شارون، وكأن ما يقوم به حتى الآن على ملأ من العالم كله ليس كافياً بعد صبرا وشاتيلا لتجريمه، ولا شك عندي في أن موقف محكمة العدل الدولية، وما ترتب عليه من موقف القضاء البلجيكي قد أغرى شارون بالمضي دون وجل في برنامج الإبادة ضد الشعب الفلسطيني. ومع ذلك يجب أن تسجل جميع جرائم شارون في يوميات الانتفاضة، فإن عدالة السماء أمضى من عدالة الأرض.

الحقيقة الثالثة: إذا كانت الولايات المتحدة لا تزال تصر على إبادة الشعب الفلسطيني على النحو الذي تقشعر له الأبدان، وأن الرئيس بوش يتفهم حرص صديقه شارون على الدفاع عن شعبه، وإذا كانت واشنطن تبشر بهذا النوع من العدالة العرجاء، فإن هذا الموقف بالذات سوف ينال كثيراً من مكانة الولايات المتحدة في العالم العربي والعالم. ومعنى ذلك أن تحرك الولايات المتحدة صوب ما تسميه السلام لن يكون إلا لمزيد من إفناء الشعب الفلسطيني، ووضعه في متحف التاريخ. كما أن هذا الموقف يجعل حملتها المزعومة لمكافحة الإرهاب لا تنطلي على أحد، ما دامت هي نفسها قد فقدت مصداقيتها الأخلاقية والسياسية، للقيام بأيِّ دور أقل من ردع صديقها السفاح التاريخي.

الحقيقة الرابعة: تركت عمليات الإبادة الإسرائيلية ضد الشعب البريء الأعزل سيِّئ الحظ شكاً عميقاً تجاه كل ما يصدر عن إسرائيل، التي أعلنت رسمياً أنها تسعى إلى سلام إسرائيلي (Pax Isrealiana) يعكس قوة إسرائيل وجبروتها بالمقارنة بقوة الشعب الفلسطيني. ومعنى ذلك أن إسرائيل لن توافق مطلقاً على ما كانت قد وافقت عليه من قبل، فجميع المعطيات الفلسطينية والعربية والأمريكية قد تغيرت لمصلحة إسرائيل. وأخشى أن الشعب الإسرائيلي الذي يساند حكومته كلما أوغلت في أعمال الإبادة سوف يجد صعوبات هائلة في التعايش مع الشعوب العربية التي تراقب مذهولة، وتستخلص لنفسها نوعية هذا الشعب، وما تمثله الدولة العبرية حقاً على المنطقة.

الحقيقة الخامسة: أصبح من العبث القول بأن المشكلة في شارون، ذلك أن حكومة الوحدة الوطنية تضم أقطاب عالم السياسة اليهود، والإجماع منعقد بينها على خط شارون الذي يعتقد هؤلاء أنه سوف يجلب الأمن الكامل للمواطن الإسرائيلي، وذلك وهم كبير، وشهادة باللامسؤولية واللامصداقية السياسية في إسرائيل. فضلاً عن مناورات بيريز الذي يلعب اللعبة بطريقته ليصب في خانة شارون، وقد نجح بالفعل في إيهام بعض الأوساط العربية أنه وقد زامل رابين ربما لايزال يعبر عن خط معقول، فلا فرق عندي بين صقور وحمائم، ولا عبرة عندي ببعض الاعتراضات الهزيلة داخل المجتمع الإسرائيلي، إذ يبدو لي أن إسرائيل تحارب آخر معارك وجودها قبل أن تنتهي كظاهرة تاريخية. إنه لمما يشرف تاريخ الفلسطينيين أن يدفنوا في أرض أجدادهم، في حين لا يشرف قتلى الإسرائيليين أنهم يموتون غرباء ضحية تضليل صهيوني كبير ضمن أكبر حملة إبادة في التاريخ ضد أصحاب الأرض.

الحقيقة السادسة: أصبح من الضروري إعادة تعريف المصطلحات وضبطها. فمن الظلم للشعب الفلسطيني أن نطلق على ما يحدث له (العنف المتبادل) أو (الصراع الفلسطيني الإسرائيلي)، وإنما الصحيح أن ما حدث هو أعمال إبادة إسرائيلية منظمة ومبرمجة، تقهر بالموت والاغتيال والتمثيل بالجثث، وتدمير الإسعاف، وقتل الجرحى، إرادة الحياة لدى هذا الشعب الأبى المناضل. ولا أظن أن دولة في التاريخ مثل إسرائيل اتسمت بهذا السلوك البربري الوحشي، كما لا أظن أن شعباً رفض الاستسلام رغم كل شيء مثل الشعب الفلسطيني.

الحقيقة السابعة: قد تدَّعي إسرائيل أن دافع عمليات الإبادة التي تقوم بها امتهاناً لكل قواعد القانون وقواعد الصراع، هو الهوان الذي لاقته على أيدي المقاومة والعمليات الفدائية في قلب المدن الإسرائيلية الرئيسية، فكان الانتقام الجماعي الباطش الكثيف هو محاولة لإشفاء الغليل وإسكاتاً لأي نبض فلسطيني. ومع أن في هذا القول إغفالاً كاملاً لبدهيات الموقف، وهو أن الاحتلال وسياساته كان يجب أن ينتهي حتى دون تفاوض مع الشعب المحتل، وأن مقاومة هذا الاحتلال الذي أجهض كل محاولات إنهائه سلمياً، هي حق مشروع للشعب المحتل، وأنه إلى أن يزول الاحتلال، فإن سلوك سلطات الاحتلال تحكمه قواعد القانون الدولي، فإن ترويج المنطق الإسرائيلي والقبول الأمريكي به سوف يشيع حالة من الفوضى، وإغفال القانون، بل ربما يهدد ذلك بنشأة قانون الغاب الذي عانت منه البشرية ردحاً طويلاً من الزمان.

ومن ناحية أخرى، فالمفهوم أن المقاومة أياً كان مستواها هي مجرد تعبير بكل صورها عن رفض الاحتلال، وقد كانت الرسالة واضحة طوال الشهور الأولى للانتفاضة، وكان يتعين على إسرائيل أن تأخذ ذلك في الاعتبار، فليس معقولاً أن هدف الانتفاضة هو تحرير فلسطين، وإنما هدفها أن تجعل استمرار الاحتلال قراراً محفوفاً بالمخاطر السياسية والأمنية. وقد كان ذلك دائماً هو حال حركات التحرر الوطني عبر التاريخ، ولكن الفارق الرئيسي بين المقاومة الفلسطينية والحركات الأخرى أن تلك الأخيرة كانت تواجه شعوباً متحضرة دخلت في صناعة القرار، عندما وصلت

حركات التحرير إلى درجة معينة من الصمود، فأرغمت حكوماتها على منح الاستقلال، والأمر بالغ الاختلاف في حالة المجتمع الإسرائيلي الذي يكتب بيده وسياساته وثيقة فنائه بمقياس التاريخ الذي لم يخطئ.

ومعنى ذلك أن تصدي جيش الاحتلال بكل الأسلحة للمقاومة الفلسطينية، ولكل الشعب الفلسطيني ليس في إطار صراع سياسي، وإنما هو جزء من برنامج لإبادة الشعب الفلسطيني صاحب الحق في كل الأرض.

ومعنى ذلك أيضاً أن التدخل بالتسوية السياسية كان يجب أن يتم في مراحل مبكرة، وألا يترك الميزان بيد إسرائيل، لأن تصرفات إسرائيل قد جعلت التسوية السياسية ولحظة إدخالها أمراً بالغ الدقة، ورسمت علامات استفهام كبيرة على جدوى كل المبادرات المقدمة، والتي تعتبر إسرائيل دولة عادية تفكر بمنطق السلام العادي، وتودُّ أن تعيش في منطقة زرعت هي بنفسها فيها كلَّ أشواك التعايش.

وأخيراً، إن السلام لا تصنعه معاهدات الحكومات قفزاً فوق تجارب الشعوب، ومن الخطر أن يفسر سكوت الشعوب العربية أمام نحر الشعب الفلسطيني والصمت المخيف الذي يلف المذبح على أنه إشارة تشجيع للمضي في سلام رسمي، بينما تقطر يد شارون بدماء الأبرياء والمجاهدين.

(٦)

إبادة غزة

والبحث عن بداية جديدة مع إسرائيل

أصبح واضحاً أن تجربة السلام مع إسرائيل قد أدت إلى استمرار نمو المشروع الصهيوني، وانحسار آمال العالم العربي في السلام، لأن العالم العربي قد انقسم إلى نظم وشعوب، فاستكانت النظم إلى مفاهيم ساعدت إسرائيل على النفاذ إلى عظام العالم العربي وعموده الفقري، فأصيب على المستوى الرسمي بالشلل التام، في حين تصاعدت حيوية الشعوب العربية غضباً ونقمة على تطبيقات المشروع الصهيوني وأعمال الإبادة التي يمارسها في غزة كما سبق أن مارسها في لبنان وفي فلسطين ومصر وسورية طوال الستين عاماً الماضية. وأظن أن مجزرة غزة مناسبة هامة للارتفاع فوق الحسابات السياسية العقيمة والتنظيرات الفلسفية المتهافتة لكي نراجع معاً فاتورة المكاسب والخسائر في الجانب العربي، حتى تستعيد الأمة العربية كرامتها وتساهم بدورها في صناعة العالم الجديد، الذي يطل علينا، وقد غابت عنه هذه الأمة، بعد أن طاردت إسرائيل هذه الأمة، ولم ترحم ضعفها وعجزها عن المواجهة حتى اللفظية

الجادة، لدرجة أن إسرائيل اتهمت بعض دولها بأنها متواطئة معها، مثلما اتهمت أمريكا هذا البعض من قبل بالمساهمة في احتلال العراق وتمزيقه، وهو أمر كشفت عنه الوثائق الإسرائيلية والأمريكية للتاريخ. ذكرتنا إسرائيل بحقيقة المشروع الصهيوني الذي خصص لاستئصال الوجود العربي كله، خاصة المصري، مما لايليق ببعض المصريين أن ينظروا تحت أقدامهم ويتجاهلوا النظرة الاستراتيجية الأبعد، خاصة أن هذا المشروع يقوم على الروية وبعد النظر والعمل الفوري لاهتبال أيّ فرصة.

آن الأوان إذن بعد حصيلة العلاقات العربية الإسرائيلية أن يقف الحكام والشعوب في خندق واحد، وأن يعيدوا النظر في التجربة المريرة لهذه العلاقات وأن يعودوا مرة أخرى إلى جذور الصراع الوجودي، وليس الحدودي، مع المشروع الصهيوني.

وتبدأ المراجعة بأن تحدد إسرائيل ماذا تريد في النهاية، مادامت تتمدد كلَّ يوم وتبيد أكبر عدد من الفلسطينيين. ونقترح أن يتم التحرك العربي الفوري في جبهتين.

الجبهة الأولى هي أن تدعو الدول العربية والدول الأخرى المناصرة لنفس الاتجاه إلى عقد مؤتمر دولي في أوربا لبحث ماذا قدمت إسرائيل للمنطقة وسلامتها، أو دمارها وخرابها وتدمير استقرارها ونموها وتطورها الديمقراطي، وإفساد نظمها وقادتها وإرهابهم.

والجبهة الثانية هي أن تقوم المجموعة العربية في الأمم المتحدة

بطلب لعقد دورة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة، ويكون على جدول أعمالها **موضوعات خمسة**:

الموضوع الأول، مراجعة مدى تنفيذ إسرائيل للتعهدات والضمانات التي قطعتها على نفسها أمام اللجنة السياسية الأولى عامي ٤٨-١٩٤٩، وصدور قرار قبولها من الجمعية العامة عضواً في الأمم المتحدة رقم ٢٧٣ في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩. بناء على هذه التعهدات؛ وهي احترام قرار التقسيم ١٨١، وقرار عودة اللاجئين ١٩٤، وإصدار دستور لإسرائيل يحترم حقوق العرب داخل إسرائيل باعتبارهم أقلية لها كل حقوق الأقليات وأولها حق المواطنة، وبحث مدى التوافق بين مبدأ المواطنة المترتب على حقوق الجنسية، وبين ممارسات إسرائيل من واقع تقارير هيئات الأمم المتحدة الحقوقية والإنسانية، وإعلان إسرائيل دولة يهودية.

أما **الموضوع الثاني**، فهو بحث مدى توافر شروط العضوية في إسرائيل على ضوء ممارساتها، وإغفال الحجج البالية التي ترددها وهي أنها تقاوم الإرهاب العربي، وهي المقاومة العربية للمشروع الصهيوني الذي يهدف إلى تفريغ فلسطين من سكانها، وتبديد أمل إقامة دولة لأصحاب الأرض بعد أن أنكر عليهم المغتصبون هذا الحق.

أما **الموضوع الثالث**، فهو طلب رأي استشاري من المحكمة مستفيدة من رأيها بشأن الجدار العازل في تموز/يوليو ٢٠٠٤، وذلك لبحث مدى انسحاب الطابع العنصري والممارسات

الإجرامية والتطهير العرقي في فلسطين مع استمرارها عضواً في الأمم المتحدة.

أما **الموضوع الرابع**، فهو أن تطلب الجمعية العامة رأياً استشارياً في مدى انسحاب قرار التقسيم مع سلطات الجمعية وحق تقرير المصير للفلسطينيين.

الموضوع الخامس، أن تبحث الجمعية العامة في موقف إسرائيل من قرارات الأمم المتحدة عموماً لتجديد مدى إمعان إسرائيل في امتهان هذه القرارات وفق المادة السادسة من ميثاق الأمم المتحدة.

من ناحية أخرى فإن جرائم الإسرائيليين لا يمكن تركها بلا عقاب، وقد ارتكبوا الكثير من أنواع الهولوكوست. وإذا كان واحد من هذه الجرائم قد ارتكب ضد اليهود، وكانت سبباً في محاكمات نورمبرج التي أعدمت عدداً من كبار الزعماء الألمان، فإن العرب بحاجة إلى نورمبرج أخرى لمعاقبة المجرمين الإسرائيليين، الذين تفوقوا مئات المرات على جلاديهم، وقد آن الأوان لمحاكمتهم على جرائمهم في فلسطين ولبنان ومصر وغيرها ممن ذاق مرارة هذه الجرائم. ولذلك يجب تشكيل لجان قانونية عربية لرفع دعاوى في كل مكان ضد هؤلاء، خاصة أن اتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بإبادة الجنس البشري، تعطي القضاء الوطني سلطة المحاكمة على هذه الجرائم، ولذلك لا تستطيع الحكومات العربية أو غيرها أن تدفع بأن الاختصاص القضائي ممتنع في مثل هذه الجرائم.

(٧)

إسرائيل والعالم العربي بعد غزة

لست بحاجة إلى التذكير بأن أحداث غزة كشفت عن حقائق يجب أن تكون محل اهتمام العالم العربي وتأمله وموقفه من إسرائيل. فالقوة التي استخدمت بشكل استعراضي في غزة، وحجم العَمْد والتركيز في أعمال الإبادة لكل شيء في غزة، وهو ما أسماه رئيس وزراء إسرائيل المنصرف أولمرت ووزير دفاعه باراك بأنه بطولة وشجاعة، هي نفسها قمة السقوط الأخلاقي لجيش يعد من أكبر جيوش العالم انفرد بفريسة مدنية، ووجد في إبادتها بطولة وشجاعة، وكان أولى به أن يتوارى خجلاً، لولا أنه جيش يلبس ثوب الدولة التي قامت أصلاً على جثث أصحاب الأرض، وأنه تخصص في إخلاء الأرض من سكانها وفق خطة المشروع الصهيوني. هذه الحقيقة لابد أن تدفع العالم العربي إلى عرض قضية هذا الكيان الشيطاني على العالم، وهو يدرك أن الغرب هو الذي ساهم في إنشائه ولا يزال مصراً على دعم جرائمه، ولذلك فإن مواقف دول الغرب الرئيسية ليست مستغربة في إطار هذه الحقيقة، وإن كانت تسبب صدمة كبرى للمشاعر الشعبية والإنسانية، ودفعت البعض، حتى من بين اليهود، إلى التبرؤ من سلوك إسرائيل. وقد

لاحظنا كيف أن إسرائيل تحاول أن تبرر جرائمها في غزة وكأن هناك أسباباً معقولة اضطرتها إلى ذلك، وكيف يحاول قادتها تأكيد المصداقية الأخلاقية للدولة العبرية وجيشها، وقد كشفت هذه الجرائم عن زيف الأخلاقيات المزعومة التي تكذبها تصرفات إسرائيل الوحشية. ولا بد أن يستخلص العالم العربي أن هذا الوحش الذي يملأ الأرض رعباً وتدميراً لا يريد سوى أن يفرض رؤيته وامتداد مشروعه تحت عنوان عملية السلام. لذلك لابد أن يراجع العالم العربي بصدق (الإنجازات السلمية الكبرى) التي تحققت من عملية السلام. ولكن هذه المراجعة سوف تصطدم بالمصالح الفردية لكل دولة عربية، إذ ترى مصر أنها أمنت بمعاهدتها مع إسرائيل شر إسرائيل ضدها، ولا ضير أن تحتمل بعض الشظايا من بطش إسرائيل بغزة بعد أن التزمت مصر بألا يخرج من أرضها ما يهدد أمن إسرائيل، حتى لو كانت غاصبة ومحتلة ما دامت إسرائيل لم ترتكب خطأ في حق مصر. هذه النظرة الضيقة للسلام بين مصر وإسرائيل هي التي تسيطر على عقلية النخبة السياسية الحاكمة في مصر، فتدفعها إلى التمسك بالمعاهدة، ويزداد تمسكها كلما رأت الشر والغضب ينبعث من عين إسرائيل، وترى هذه النخبة أن أيَّ حديث في المعاهدة سيغضب إسرائيل، في الوقت الذي يرون في المعاهدة مصلحة لمصر، بينما يرون أن المعاهدة قيد على إسرائيل ضد مصر، مع أنه ليس من الصعب أن تدرك هذه النخبة أن إسرائيل لا تحترم عهداً أو ديناً، بعد أن جعلت دينها هو القتل والإبادة. معنى ذلك أن موقف النخبة في مصر من

إسرائيل هو تأجيل المواجهة معها، وهي التي ستقرر هذه المواجهة إذا رأت ضرورة إسرائيلية لذلك، وترى النخبة البعد قدر الإمكان عن استفزاز إسرائيل، حتى لو بدا السلوك المصري ضرباً من الإقرار بسلوكها أو حتى التعاون معها، مما يعرضها للنقد وأحياناً التجريح، خاصة إذا امتدح قادة إسرائيل هذا التعاون، ولا تستطيع النخبة أن تجاهر بأن التناقض قائم بين ما تريده الشعوب وما تمليه المصلحة كما تراها النخبة. وإذا كانت مصر قد أبرمت اتفاقية السلام مع إسرائيل لتنهي الصراع بين الطرفين، فإن الصراع لا يزال قائماً بين إسرائيل والعالم العربي. ولذلك فإن مطالبة مصر بإنهاء المعاهدة أو حتى قطع العلاقات بدءاً بقرارات قمة الدوحة قد يسبب لمصر حرجاً، لكن التجاوب معه - حتى إذا كانت مصر مقتنعة بخطر إسرائيل - يجعلها تخشى أن تتهم بأنها انضمت إلى المعسكر الراديكالي الذي تتزعمه إيران ولو نظرياً، فتحل اللعنة عليها، وتستحق لذلك العقاب من إسرائيل وغيرها بتهمة عدم احترام التزاماتها الدولية. معنى ذلك أن مصر هي حجر الزاوية، ولا بد أن يكون هناك مصارحة واتفاق حتى لا يتفرق العالم العربي. ونقطة البداية هي أن أيَّ موقف مصري غير متعاون مع إسرائيل سوف تفسره إسرائيل وواشنطن على أنه عدائي، مهما حاولت مصر أن تؤكد العكس، كما ترى النخبة أن مصر بوضعها الراهن لا تستطيع أن تتخذ مواقف أساسية في الصراع، علماً بأن اصطلاح الوضع الراهن غامض، ولكنه غني بكل الإيحاءات والتفسيرات.

هكذا يتبين لماذا تختلف الدول العربية حتى على المواقف من المبادرة العربية، علماً بأن سحبها من الزاوية العربية لا يعني بالضرورة إعلان حرب على إسرائيل.

إن الضراوة الإسرائيلية في غزة درس لكلٍّ من تدفعه مشاعره الإنسانية والعربية إلى التجرؤ على البطش الإسرائيلي، كما أنه درس للشعوب بأن السلام مع هذا الكيان الخطير تسليم بمخططه بمسارح الإبادة المستمرة، حسبما عبر عن ذلك بدقة الرئيس السوري خلال قمة الدوحة.

فالخوف من إسرائيل قد يدفع الحكومات إلى مزيد من الانكماش، كما يدفع الشعوب إلى مزيد من المطالبة بالمواجهة والانتقام، وما دام القرار بيد الحكومات، أخشى أن تضيع دماء الأبرياء، وأن تضاف إلى مذابح إسرائيل المألوفة ضد الشعوب العربية. نحن بحاجة إلى فرج من هذا المشهد الذي اكتفيت بوصفه دون أن أجد فيه ما يقنع بالاستمرار فيه، أمام سرطان يتوعد العرب كلهم، ولكن للأسف، سوف تزداد مصر تمسكاً بالمعاهدة مادام المشهد العربي بعد غزة تمزق الصفوف العربية بشكل واضح خشية أن تنفرد إسرائيل بمصر في مواجهة عسكرية، بعد أن جربت إسرائيل أن الانفراد بأي طرف عربي ممكن في هذه الظروف الإقليمية والدولية.

(٨)

إنقاذ غزة والصهيونية

في القانون الجنائي المصري

طالعتنا الصحف بخبر إلقاء القبض على مدير الإغاثة باتحاد الأطباء العرب بتهمة محاولة إنقاذ غزة من الحصار وآثاره. هذا الحادث، وإن كان لا يزال في عهدة النيابة العامة، إلا أنه يستدعي التأمل والتحليل. فقد كان القانون الجنائي المصري يعاقب على أيِّ فعل يتعلق بالصهيونية والصهاينة، على أساس أن الصهيونية هي المشروع السياسي لليهود في فلسطين والعالم العربي، وحيث كان الصراع محتدماً ومطلقاً بين مصر وإسرائيل ما دام الصراع على الوجود، تحول الصراع بعد ١٩٦٧ ليكون صراعاً على الحدود، ولذلك بدأ الحديث عن تسوية مع إسرائيل، وليس عن زوال إسرائيل. ومع أن الصراع يتضح كل يوم أنه على الوجود، وأن إسرائيل ترفض أن تلتزم بتحديد حدود معينة، فإن مصر التي اعترفت بإسرائيل عام ١٩٧٩ تشهد الآن إسرائيل الجديدة التي تغير فيها أمران جوهريان:

الأمر الأول، هو أنها تتجه إلى أن تكون دولة يهودية خالصة،

بما يعنيه ذلك من طرد العرب من داخل إسرائيل والحصول على المزيد من الأراضي خارج الخط الأخضر بالجدار العازل والاستيطان، ويلحق بهذا التطور أن إسرائيل تصر على مشروعها في فلسطين الذي يتطلب تأمين المنطقة كلها من أيّ ظهور لمراكز قوى استعداداً للمرحلة الجديدة التي سوف تكون الأراضي المصرية قطعاً جزءاً منها. والمشكلة في مصر أننا نعيش دون رؤية في أي مجال، ونكاد نتدحرج مع الأيام دون تخطيط.

أما **الأمر الثاني**، فهو أن واشنطن قد نقلت الصهيونية من مرحلة التجريم العنصري إلى مرحلة القداسة، كما تمادت إسرائيل في الحديث عن أن الصهيونية هي حركة التحرر الوطنية اليهودية، والطريف أنها لا تعترف بوجود حركة تحرر وطني فلسطينية إلا بقدر ما تنظر إلى مقاومة التوسع والاحتلال على أنه جريمة إرهابية، خاصة بعد أن وصف أبو مازن حماس بأنها منظمة إرهابية، فخلع عنها شرعية الحصانة والحماية وقدسية المقاومة؛ لأنه لا يعترف أصلاً بقيمة المقاومة، ويؤمن بسياسة التدحرج السلمي أمام المشروع الصهيوني الذي لاقِبَلَ له بوقفه.

في ظل هذا التطور يبدو أن كل ما هو صهيوني انقلب في مصر من كونه جريمة إلى كونه حقاً وبطولة، كما انتقل الفكر الرسمي من النظر إلى إسرائيل في إطار مشروعها الصهيوني إلى النظر إليها على أنها دولة بحاجة إلى الأمن، بما في ذلك تأمين التوسع، كما أنها بحاجة إلى مقومات القوة التي تساهم مصر بجدية في دعمها. هكذا

أصبحت حماس التي تقاوم إسرائيل- الحليفة لمصر - عدواً لمصر، ولا يهم في هذا المقام تعداد الأسباب، ولكن تلك هي الخلاصة السياسية، فأصبحت الصهيونية محل احترام واعتزاز من جانب الفيلق الصهيوني المصري الذي لم يعد يشعر بالخجل من دعمه لإسرائيل بكل السبل، في حين أصبحت المقاومة العربية في كل مكان تثير استياء مصر الرسمية وحنقها؛ لأن المقاومة تعني التصدِّي لإسرائيل في فلسطين ولبنان، كما تعني التصدِّي لواشنطن في العراق.

وعندما فرضت إسرائيل الحصار على غزة بررته بأنه يهدف إلى إسقاط حماس، وقالت: إنه هدف تشترك فيه مصر والسلطة ولا تمانع فيه الجامعة العربية، وبالفعل، ومع أن مصر تستطيع أن تفتح معبر رفح لتخفيف الحصار، إلا أنها لا تفعل حتى يظل الحصار محكماً وحتى يؤتي أثره. بل إن الجديد هو إعلان حماس عدواً، وأي تعاطف معها أو مع ضحايا الحصار في غزة يعتبر جريمة جديدة في القانون المصري. ولهذا السبب فنصرة الصهيوني عمل مرغوب، بينما محاولة إنقاذ غزة تعني إفلات حماس من مؤامرة السقوط، وهي جريمة يعاقب عليها إلى أن يصدر قانون يجرم حماس وأنشطتها كما يجرم أي محاولة لكسر الحصار، مع أن ذلك يتناقض مع تأكيد الحكومة في مجلس الشعب حول غزة وحصارها، ولم تكن الحكومة تعترض إلا على أن يقوم المصريون بتسليم مواد الإغاثة بأنفسهم في غزة، وهي تتكفل بذلك نيابة عنهم. إنني لا أزال أرجو أن تكون جريمة إنقاذ غزة خيال صحفي، وأن

مصر لا تزال تعد حصار غزة هو جريمة إبادة، وأن المسارعة إلى كسره تتجاوز كلّ الحسابات السياسية والبشرية، وأن يتم ذلك بمعرفة الحكومة نفسها.

(٩)

الإجراءات الإسرائيلية في غزة

في نظر القانون الدولي

اتخذت إسرائيل لنفسها سياسة ثابتة؛ وهي القضاء على المقاومة عن طريق القتل والاغتيال وهدم المنازل والاعتقال الإداري والتعذيب الذي ينتهي بالإعاقة الكاملة أو الوفاة، وذلك في إطار البرنامج الإسرائيلي للقضاء على كلِّ العناصر الفاعلة في المجتمع الفلسطيني، خلال عدة عقود قادمة، حيث تقوم بتجميع الشباب والفتية في سجونها وتكسير عظامهم وتشويههم.

من ناحية أخرى، قررت إسرائيل فرض نظام الإبادة الشاملة على سكان غزة. ويشمل هذا النظام منع مقومات الحياة وقطع الكهرباء والغاز ومصادر الوقود والإمدادات الغذائية والطبية والمعونات بحجج مختلفة، ولكي تحقق هدفاً أعلنته؛ وهو إضعاف حركة حماس في غزة حتى يمكن التوصل إلى تسوية مع أبي مازن. أدت هذه الإجراءات إلى انفجار إقليم غزة واندفاع أكثر من نصف مليون فلسطيني في حركة تلقائية إلى الأراضي المصرية، بعد تفجير علامات الحدود بين غزة ومصر، ويحتمل أن يتكرر هذا الموقف كلما اشتد الإغلاق والإبادة في غزة.

من ناحية ثالثة، إن الحظر الدولي قد فرض على فلسطين انتقاماً من الشعب الفلسطيني لاختياره حماس في انتخابات كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. وقد أدت الضغوط التي تولدت عن هذا الحظر إلى تشقق الصفوف الفلسطينية، حيث قفزت إسرائيل إلى هذا الشق وحولته إلى أخدود واسع ترتب عليه اندلاع حرب أهلية بين فتح وحماس. ووسط هذه الاتهامات المتبادلة تمكنت حماس من السيطرة الكاملة على غزة في ٢٠٠٧/٦/١٤. هذا هو المشهد الذي حاولت إسرائيل فيه أن تبرر تصرفاتها، والذي يثير عدداً كبيراً من القضايا القانونية التي نعالجها فيما يأتي.

القضية الأولى: الانسحاب الأحادي من غزة والوضع القانوني للقطاع

بصرف النظر عن دلالة الانسحاب الإسرائيلي لدى أطراف كثيرة، وهل هو انسحاب في إطار التصور الإسرائيلي، أم أنه تسليم إسرائيلي باستحالة بقاء مستعمراتها في غزة. ونحن نرى في هذه النقطة أن إسرائيل هي الفاعل الأساسي واللاعب الوحيد في القضية، وأنها انسحبت من غزة حتى تركز على الضفة الغربية والقدس، وحتى تقلل خسائر وجود مستوطناتها في غزة، وحتى تتفرغ عسكرياً لإخضاع غزة.

أفكان انسحاب إسرائيل من غزة استجابة لاتفاق أوسلو، أم أنه انسحاب وهمي ما دامت تستطيع السيطرة على غزة دون وجود عسكري؟

الحق أن إسرائيل لا تحترم اتفاق أوسلو أو غيره، وأن هذا الاتفاق قد حقق لها بعض أهدافها، وأشاع أمام العالم وجود عملية سلام تمكنت إسرائيل في ظلها من أن تجني كل الثمار، خاصة في فلسطين والمنطقة العربية، وأن يتقدم مشروعها الصهيوني في ظل التراجع العربي، ولذلك لا يمكن أن يكون انسحابها من غزة تنفيذاً لاتفاق أوسلو، ولكنه يبدو أنه جزء من استراتيجيتها، وليس للفلسطينيين دخل بها، بل نرى - على العكس - أن انسحابها من طرف واحد دون أن تتشاور مع الجانب الفلسطيني يعد انتهاكاً لاتفاق أوسلو، ويهدف إلى تشجيع حماس على الاستيلاء على غزة حتى يخدم ذلك استراتيجيتها. ولا يجوز أن نتصور أن غزة بعد انسحاب إسرائيل قد أصبحت أراضيَ أجنبيةً عن إسرائيل، متحررةً من بطشها، فلا تزال إسرائيل تسيطر عليها سيطرةً مطلقة. والمعلوم أن معيار الاحتلال لا يشترط الوجود العسكري، وإنما معيار السيطرة وهو المعيار الذي اعتمدته اتفاقات جنيف لعام ١٩٤٩ ، وقد تذرعت إسرائيل بانسحابها من غزة حتى تعلن أنها أصبحت غير مسؤولة عن القطاع.

ولما كان الانسحاب كما رأينا لا ينهي الاحتلال، كما أن هذا الانسحاب قد تم في إطار مخطط إسرائيلي معين، فلا يمكن لإسرائيل أن تستند إلى أي أساس قانوني لتبرير هذا الانسحاب؛ فليس في سجل إسرائيل ما يبرر الاعتقاد بأن إسرائيل تحترم القانون الدولي، أو أنها أرادت أن تنهي الاحتلال غير المشروع، كما أنه ليس مألوفاً في السلوك الإسرائيلي أن تحترم إسرائيل المعاهدات

الدولية، ومن بينها اتفاق أوسلو، حتى يقال: إنها انسحبت وفق أحكام هذا الاتفاق، والأرجح - كما سبق القول - أن هذا الانسحاب دون الاتفاق مع السلطة الفلسطينية كان يهدف إلى فتح باب الفتنة بين فتح وحماس، حيث فسرته حماس على أنه من ثمار المقاومة، بينما انتقدت فتح هذا الانسحاب على أساس عدم شعور إسرائيل بالمسؤولية، وفي ضوء ما تعلمه إسرائيل من أن أبا مازن لا يحبذ المقاومة ولا يعترف بأن الانسحاب من آثارها، بل على العكس، اعتبر أبو مازن أن الانسحاب عمل غيرُ ودّي موجّهٌ ضده، وفي مصلحة حماس. ولذلك يعتقد أبو مازن أن سيطرة حماس على غزة هو تخطيط إسرائيلي، مع أن إسرائيل تدفعه دفعاً نحو استعادة سيطرته على غزة، وهي تقصد إشعال الحرب الأهلية بين فتح وحماس. والخلاصة في هذه النقطة أن غزة لا تزال أراضيَ محتلةً، ولكنها لا تخضع للسلطة الوطنية الفلسطينية.

في هذا السياق يمكن مناقشة الاتهام الذي يتمسك به أبو مازن، وهو أن غزة إقليم منفصل ومتمرد تسيطر عليه حكومة انقلابية، وأنه يجب إنهاء الانقلاب وتسليم غزة إلى السلطة الوطنية. ولا يخفى أن العالم كله، بما في ذلك العالم العربي، ينظر إلى غزة النظرة نفسها. ولكن؛ هل تعني سيطرة حماس على غزة أن حماس حلت محل إسرائيل، في الوقت الذي كان يجب أن تحل السلطة الفلسطينية محل إسرائيل؟

من الناحية القانونية، يصعب القول: إن غزة إقليم متمرد وانشق

على السلطة المركزية في رام الله بانقلاب عسكري، لأن حماس- الطرف الآخر في المعادلة- ترى أن سيطرتها على غزة لم تكن مقصودة أو مخططاً لها، وإنما هي نتيجة تلقائية للصراع مع فتح، وخطوة لتأمين غزة ضد مؤامرات فتح وأجهزتها الأمنية، وقد فصلت حماس موقفها في الكتاب الأبيض الذي أصدرته الحركة في منتصف ٢٠٠٧، بعد استيلائها على غزة في ١٤/٦/٢٠٠٧ بعدة أسابيع. أما من الناحية الواقعية، فإن سيطرة حماس على غزة قد أدت إلى ثلاث نتائج خطيرة، وكأن حماس قد ابتلعت الطعم الذي قدم لها.

النتيجة الأولى: انفصال غزة عن الضفة انفصالاً مادياً وسياسياً، مما سهل على الطرفين إحكام السيطرة على الإقليم الذي يخضع له، واضطهاد أنصار الطرف الآخر، مما دفع الفرقاء إلى حرب أهلية حقيقية.

النتيجة الثانية: هي أن إسرائيل وجدت الفرصة سانحة حتى تعمق الشقاق بين أبي مازن وحماس، وبين غزة والضفة، وبلغت إسرائيل في طموحها حد محاولة ربط أبي مازن بها على أساس أنه الرئيس الشرعي، وأنه الطرف الفلسطيني المعترف به إسرائيلياً وأمريكياً، وهو المؤهل للتفاوض مع إسرائيل، بصرف النظر عما تثمر عنه هذه المفاوضات، وهي في الواقع النتيجة التي تريدها إسرائيل في ضوء انعدام الأوراق في يد أبي مازن، بل إن إسرائيل تنظر إلى أبي مازن على أنه طرف مستفيد من التحالف معها

لاسترداد سلطته على غزة، وفي الوقت نفسه تتمكن إسرائيل من القضاء على حماس بالاستعانة بأبي مازن، بحيث يحقق كل منهما مصلحته في هذه المعادلة.

ورغم الانفصال بين غزة والضفة، وهي مسألة فلسطينية داخلية، فإن الثابت أن كليهما أراضٍ محتلة، وأنه تقع على إسرائيل التزامات السلطة المحتلة.

القضية الثانية: المنطق الإسرائيلي لإبادة غزة

أعلنت إسرائيل أن غزة بعد سيطرة حماس عليها قد أصبحت كياناً معادياً، حيث تعتقد أن انسحاب إسرائيل الوهمي من غزة قد ترك فراغاً قفزت إليه، وهي المنظمة الإرهابية في نظر إسرائيل. وقد رتبت إسرائيل على ذلك أنه يجوز استخدام الوسائل كافة في غزة للقضاء على حماس ما دامت منظمة إرهابية، وما دامت حماس تطلق صواريخ على الأراضي الإسرائيلية. ويبدو أن إسرائيل قد نقلت النظرية الأمريكية في عهد بوش، القائلة بأن الهدف الإرهابي لا يتمتع بحماية القانون الدولي، وإنما يتعين القضاء عليه وإبادته، فلا يحق له أن يسمع منه أو يعرض على محاكمة عادلة، فيجوز قتله لمجرد هذا التصنيف المبدئي. هذه النظرية تطبقها الولايات المتحدة في سيناريو مكافحة الإرهاب الذي اتخذته واشنطن غطاءً لجرائمها في مختلف مناطق العالم. ومن الواضح أن الإجراءات الإسرائيلية في غزة الهادفة إلى إبادة الشعب الفلسطيني، أو تخلّي من يتبقى منه على قيد الحياة عن الولاء لحماس، أو تسليط أعمال الإبادة عليه

لتحقيق أحد الهدفين أو كليهما، وهما إما أن يلفظ الجسد حماس، الروح الشريرة، أو أن يفنى بعد أن تلبسته حماس، فلم تترك مسافة يكون له فيها خيار، هو الذي يبرر في نظر إسرائيل الإبادة لغزة.

ومن المعلوم أن الإجراءات تشمل إغلاق جميع منافذ الحياة ومقاومتها، واستغلال الحالة البائسة التي تخلقها هذه الإجراءات لتصيُّد المقاومة، وتكثيف الاجتياحات والغارات الجوية، حتى تسرع في عملية الإبادة.

وقد أدت هذه الإجراءات الإسرائيلية، التي أكملت آثار الحظر الشامل على غزة مأساة أهالي غزة، فلم يكن أمامهم إلا الموت في غزة، أو احتمال الموت على الحدود المصرية الفلسطينية، فاقتحموا خط الحدود طلباً للبقاء، وهو ما أدى إلى تلك التداعيات في الموقف المصري والتسامح معهم، وإعلان الرئيس مبارك أن هذا الإجراء متعمد حتمته النتيجة المؤلمة لإجراءات إسرائيل في غزة، ومعنى ذلك أن الإجراء المصري قد أفسد خطة إسرائيل في إبادة غزة وفي حربها ضد حماس. من ناحية أخرى، فإن إسرائيل بررت إجراءاتها في غزة في مواجهة الانتقادات الدولية الكثيرة بالتبرير التقليدي نفسه؛ وهو أنه عمل من أعمال الدفاع الشرعي عن النفس، ومعنى ذلك أن إسرائيل قد تخلت عن تبريرها لإبادة غزة، بأنها كيان إرهابي، وأنه يحق عليها كل صور الإبادة التي تخرج عن دائرة الحقوق والالتزامات التي ينظمها القانون الدولي.

والغريب أن واشنطن قد تمسكت بالحجة نفسها وأيدت أعمال

الإبادة الإسرائيلية في غزة عدة مرات، وخاصة عندما ناقش مجلس الأمن يومي٢٤و٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ هذه المشكلة بطلب من المجموعة العربية في الأمم المتحدة، ولما وجدت واشنطن إجماعاً دولياً على رفض الحجة الإسرائيلية والإصرار على إدانتها ومطالبتها برفع الحصار عن غزة، أوقفت صدور القرار باستخدام الفيتو.

ودون دخول في تفاصيل نظرية الدفاع الشرعي الإسرائيلي، التي بررت بها كل أعمال العدوان التي قامت بها بدءاً بالمذابح ضد الفلسطينيين وعدوانها على الدول العربية طوال العقود السابقة، فإن طابع الإبادة الذي اتسمت به الأعمال الإسرائيلية في غزة يجعل الحديث عن الدفاع الشرعي أمراً غير وارد، لأن إسرائيل بذلك تخلط بين الجدل حول الدفاع الشرعي، وهو من قضايا القانون الدولي العام، وبين القانون الدولي الإنساني الذي تنتهكه الإجراءات الإسرائيلية، بل إن مبادئ القانون الدولي الإنساني قد وضعت لحماية طوائف معينة من الانتهاكات الخطيرة التي تشكل جرائم حرب، في حين لم تنظم هذه القواعد جرائم الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في غزة. وحتى لو سلمنا جدلاً على مستوى القانون الدولي بأن إسرائيل تمارس الحق في الدفاع الشرعي، وأن صواريخ القسام هي الهجوم المسلح الذي اشترطته المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، فإنه يرد على الحجة الإسرائيلية ثلاثة تحفظات هامة:

التحفظ الأول، أنه لا يجوز تطبيق مفهوم الدفاع الشرعي بين

سلطة محتلة غاصبة استيطانية وبين حركة تحرر ضد هذا الاحتلال، فكل ما تستخدمه حركة التحرر من وسائل يكتسب المشروعية؛ لأن مقاومة الاستعمار والاحتلال هي نفسها ممارسة لحق الدفاع الشرعي، ولم نسمع في تاريخ العلاقات الدولية أن السلطة المحتلة تمارس الدفاع الشرعي ضد المقاومة، لأنها ببساطة هي السلطة التي يتعين زوالها أو إزالتها عن طريق المقاومة.

التحفظ الثاني، أن أعمال الإبادة الإسرائيلية لا تقاس مطلقاً بصواريخ القسام ، وليس صحيحاً قطعاً أن أعمال الإبادة هي رد على هذه الصواريخ، لأن إسرائيل تمارسها قبل أن تعرف المقاومة هذه الصواريخ. أي إن عنصر التناسب بين الفعل ورد الفعل مفقود، حتى لو سلمنا بأن صواريخ القسام هي الفعل، وأن أعمال الإبادة هي رد الفعل.

التحفظ الثالث، أنه إذا كان لإسرائيل الحق في الدفاع، وفق المزاعم الإسرائيلية، فلا يجوز لها أن تخلط الدفاع بالانتفاع ، وإذا كان حق الدفاع الشرعي مشروعاً في القانون الدولي بضوابطه المعروفة، فإن حق الإبادة لا يجد له سنداً إلا في قانون الغاب.

ويترتب على هذا التكييف أن المجتمع الدولي كلَّه يتحمل المسؤولية القانونية عن خطة الإبادة الإسرائيلية، ويكون الإجراء المصري عملاً ينوب عن المجتمع الدولي كلِّه، وهو إفساد جزء، على الأقل، من خطة الإبادة، ولكن يبقى الجزء الأهم؛ وهو قطع المياه والكهرباء والطاقة واستمرار العدوان. أي إن مصر أسهمت

في حل جزء واحد من متطلبات العيش في غزة على سبيل البيع والشراء، ولكن مطلوب أن تتدفق المعونات إلى أبناء غزة الذين أغلقت إسرائيل منافذ كسب العيش بالنسبة إليهم، وجعلت عمل وكالات الإغاثة مستحيلاً. وخلاصة القول في هذه النقطة أن مصر تستحق الإشادة وليس النقد، كما تستحق المساندة في مواجهة تداعيات الأحداث، وهو ما أكده قرار وزراء الخارجية العرب في القاهرة يوم ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨.

القضية الثالثة: هل خالفت مصر التزاماً قانونياً تجاه إسرائيل؟

عندما فتحت مصر حدودها أو انفتحت هذه الحدود بسبب اشتداد الضغط على أهل غزة من جانب إسرائيل، وسكت المجتمع الدولي على ذلك، اتهم البعض مثل الأمين العام للجامعة العربية إسرائيل بأنها ترتكب جرائم حرب ضد غزة، ولنا على هذا الوصف وعلى موقف مصر ملاحظات:

الملاحظة الأولى: هي أن نوعية الأفعال التي تمارسها إسرائيل من الناحية المادية ونيتها المعلنة المرتبطة بهذه الأفعال تقطع بأن إسرائيل تمارس جريمة الإبادة الجماعية، وهي جريمة أشد خطورة من جرائم الحرب، وهي الجرائم المرتبطة بمجالات الحرب وفي ساحاته وتنسب إلى المتحاربين حتى خارج ساحات القتال بشرط استمرار حالة الحرب الفعلية. ولذلك فإن الوصف القانوني لأعمال إسرائيل ليس جرائم حرب، وإنما إبادة عرق يملك الأرض، وتعمل إسرائيل على إبادته بمعنى أكثر خطورة مما قصدت إليه اتفاقية الأمم

المتحدة الخاصة بإبادة الجيش ١٩٤٨. صحيح أن الاتفاقية أبرمت في ظروف غلب عليها الجهد اليهودي حتى تنتقم للمتورطين في المحرقة اليهودية، إلا أن ما تقوم به إسرائيل في غزة أشد قسوة من الهولوكوست اليهودي؛ لأنه يتم ضد كل سكان غزة دون تمييز، كما أنه يتم بأساليب مبتكرة لتجفيف منابع الحياة، ثم تكملها بالغارات الجوية لنقل محل الغاز الذي اختنق منه اليهود في ألمانيا. ولكن الفارق بين الهولوكوست اليهودي والهولوكوست الفلسطيني فارق في النوع، ذلك أن الهولوكوست الفلسطيني تمارسه إسرائيل الغاصبة ضد أصحاب الأرض، لكي تحل محلهم، في حين مارست الحكومة الألمانية الهولوكوست ضد مواطنين ألمان من اليهود ديانة، وهي جريمة كانت حتى ذلك الوقت تخضع للقوانين الوطنية في الدول.

أما الملاحظة الثانية فهي أن التمييز بين المدني وغير المدني في غزة أمر يثير الشك في أن التمييز يفرض مهاجمة رجال المقاومة، وهذا أمر مرفوض، لأن المقاومة حق مشروع، والقانون الدولي يحمي المقاومة بقدر ما يجرح الاحتلال والعدوان.

أما الملاحظة الثالثة: فتتعلق بموقف مصر. فلا يمكن لمصر عملياً أن تركز على إغلاق حدودها وتتجاهل الإبادة التي تدفع الفلسطينيين إلى اقتحام هذه الحدود، وإلا تكون قد مكنت إسرائيل من ارتكاب هذه الجريمة. وإذا فتحت مصر حدودها فإن إسرائيل تعتبر هذا العمل مناقضاً لاتفاقية السلام، وهذا غير صحيح؛ لأن

المحظور في اتفاقيات السلام هو أن تستخدم مصر بشكل متعمد أراضيها من جانب منظمات أخرى للإضرار بإسرائيل؛ أي بصراحة ألا تسمح مصر بأعمال مقاومة من داخل أراضيها ضد إسرائيل، ونرى أن إسرائيل عليها التزام مقابل؛ وهو ألا تمارس أعمالاً تؤدي إلى دفع الفلسطينيين إلى النقطة التي لا تستطيع مصر تجاهلها. بل على العكس من ذلك، فإن تعمد مصر فتح حدودها لإنقاذ الفلسطينيين يستوي تماماً مع ما طالبت به إسرائيل من مساندة الدول لضحايا الهولوكوست الذين لا تزال إسرائيل تبتز العالم باسمهم.

وقد أشرنا إلى أن مصر يقع عليها التزام قانوني بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وهو أن تنقذ ضحايا إسرائيل باعتبارها دولة طرفاً في هذه الاتفاقية، كما تنوب - كما ذكرنا - عن المجتمع الدولي في ذلك، وهذا يتطلب اعترافاً دولياً.

(١٠)

هل أصبح إنقاذ غزة

تحدياً للحكومة المصرية حقاً؟!

الحملة الشعبية التي توجهت بالغذاء والدواء للوصول إلى المحاصرين في غزة لها دلالات عديدة أوضحها منظمو الحملة. فهي أولاً حملة شعبية، وليست حكوميةً، حتى لا يكون في صفتها الرسمية حرج في ضوء موقف مصر ووضعها غير المقبولين، وهي شعبية عامة تمثل كل قطاعات الشعب المصري وقواه السياسية، ولا تقتصر على فصيل سياسي معين. والحملة من ناحية ثالثة تهدف إلى تأكيد حقيقة لا مناص من تأكيدها دون ملل أو كلال؛ وهي أن غزة تتعرض لخطة إبادة خانقة وأن منافذ تخفيفها تقع في إسرائيل ومصر، وأنه إذا كانت إسرائيل تسعى لإبادة غزة، فإن هذه الحقيقة تدركها مصر جيداً. وكان يتعين على مصر أن تقوم بجهد خاص لدى إسرائيل لرفع الحظر، ولكن كان ذلك مستحيلاً؛ بسبب تركيز إسرائيل على هذه الخطة للتخلص من حماس وإبادة جزء من الشعب الأكثر عداء لها، وهي مسقط رأس عرفات رأس المقاومة التاريخية، وبسبب آخر؛ وهو أن مصر قد تحولت من طرف مساند

للجانب الفلسطيني ضد إسرائيل إلى طرف محايد بين الطرفين، ثم تحولت مصر أخيراً وبعد الانقسام بين فتح وحماس وظهور خطة الإبادة الإسرائيلية بشكل جدّي، ولدوافع أخرى تتعلق بموقف مصر من حماس والإخوان المسلمين في مصر، تحولت قليلاً صوب الموقف الإسرائيلي بالقدر الذي يتفادى احتكاكاً بإسرائيل أو قطيعة مع الفلسطينيين. أما المهمة الثانية لمصر بعد العجز عن رفع الحصار عن طريق الضغط على إسرائيل، فهي مناهضة هذه الجريمة المستمرة ضد أهالي غزة التي تمارس في سياق سياسي، وهو الصراع بين فتح وحماس، ولا نظن أن فتح وصل بها العداء إلى حد ترك إسرائيل تقضي على إخوانهم في غزة. ونحن نستطيع أن نرى بوضوح أنه لا يمكن عملياً الفصل بين إنقاذ غزة وتخفيف الضغط على حماس، ولكن المطلوب الانتقال إلى الجانب الإيجابي؛ وهو جمع الفرقاء، وتوحيد الكلمة، ومناهضة الحصار، ووضع القضية في سياقها السياسي التاريخي؛ وهو أنها قضية شعب اغتصبت حقوقه وتُمارسُ عليه أشد أشكال الإبادة جرماً وضراوة. وإذا كانت مصر ترفض فعلاً خطة الإبادة، فيجب أن تعبر عن ذلك بكل الطرائق، وأن تدفع عن نفسها أنها متهمة بالتوافق مع أبي مازن وإسرائيل. ومن صور رفض خطة الإبادة البيانات والاحتجاجات، وفتح معبر رفح لتخفيف آثار الحصار، خاصة أن مصر تدرك جيداً أنه لا يجوز السكوت على جريمة الحصار والإبادة مهما كان الإطار السياسي الذي تعالج فيه هذه الكارثة.

الحملة الشعبية إذن لها دلالات ورسائل عديدة؛ أهمها أن الشعب المصري كله يرفض الحصار، وأنه يرفض الموقف الذي لا يساعد على تحدي هذا الحصار، ولكني لا أريد لهذه الحملة الكريمة أن تكتفي بتسجيل هذا الموقف. أما دلالات منع الحملة من استكمال مهمتها فإنها تستدعي كيف تفكر الحكومة في مصر.

لا أظن أن الحكومة يسعدها أن يؤدي الحصار إلى خنق أهالي غزة، لكن مصر في الوقت نفسه، ربما تخشى أن تتهم من جانب إسرائيل بأنها تسعى شخصياً إلى إفشال هذه الجريمة، وأظن أنه شرف لمصر من الناحيتين الأخلاقية والتاريخية أن يوجه إليها هذا الاتهام. وإذا سلمنا بأن الحكومة لا ترضى عن الحصار لكنها لا تستطيع المجازفة بكسره حتى لو كان هذا الموقف يشكل إسهاماً في جريمة الإبادة، فكان الأولى أن تترك مصر المصريين يعبرون عن مشاعرهم ويؤدون عن مصر الرسمية فرض العين الذي تخلت عنه. فهل فكرت مصر جيداً في أن منع وصول الناس وتواصلهم مع غزة أشعر الجميع بغصة تعلوها أصوات الاعتذار للضحايا بسبب عجز الشعب عن إنقاذ إخوانهم؟ ولو تصورنا أن أهالي غزة - لا سمح الله- كانوا يهوداً، فماذا عسى مصر والعالم كله أن يفعل لو تعرضوا للحصار كما تعرض الفلسطينيون؟! وإذا كان منع الحملة يعني أن مصر عملياً ليست مستعدة أو راغبة في إفشال خطة الإبادة، يقابل ذلك إصرار شعبي على كسر الفاصل النفسي مع المحاصرين، فكيف يمكن حل هذا الصراع؟! حكم يصر على منع أية محاولة لكسر الحصار، وشعب ينزف أسى ويتمنى نظاماً يعبر عن مشاعره،

لا نظاماً يقيم حساباته السياسية المهزومة على جثث ضحايا الحصار!

الحل عندي هو الإصرار بالتعاون مع أحرار العالم لعل الله يهدي إلى سواء السبيل، وليس على الله بعزيز. إن أقسى ما نشعر به في مصر أن نرى إخواننا في غزة يتساقطون وتزدهر خطة الإبادة الإسرائيلية، فينقل ذلك المعركة إلى الداخل المصري، بكل سلبياته وتداعياته.

(١١)

عندما تكون إبادة غزة

قرباناً للسلام والمصالحة

هناك اتجاهان في العالم العربي والخارج في قراءة ما حدث في غزة.

الاتجاه الأول العربي والعالمي يرى ضرورة القفز على ما حدث في غزة، أو أن إحراق غزة كان حادثاً جللاً يدل على وحشية إسرائيل، وهو درس يفيد أن عدم وجود السلام هو الذي أدى إلى إحراق غزة. ولذلك فإن مشهد غزة قد استنفد طاقة الشر عند إسرائيل، بحيث أصبحت مستعدة بعد ذلك للسلام، وكأن الشهية الإسرائيلية إلى السلام كانت بحاجة إلى هذه المحرقة حتى تشفي غليلها من هذا العرق الذي يطاردها في منامها والمقاومة التي تؤرق أحلامها، وتذكرها دائماً بالحقيقة؛ وهي أن صاحب الحق لا يزال حياً مهما سحقته بكل أنواع الأسلحة. هذا الفريق يخشى أن يؤدي هذا الهاجس إلى سلام مبتور، ولذلك فإن هذا الفريق العربي والدولي يريد أن ينهي المقاومة التي تسببت في نظره في إحراق غزة، وأن يحاول أن يقدم في عملية السلام الجديدة ضمانات

تطمئن بها إسرائيل إلى أن السلام الجديد سوف تزدهر فيه حدائق المشروع الصهيوني على جثث الفلسطينيين، مادام المشروع يهدف أساساً إلى إخلاء الأرض من سكانها. يرى هذا الفريق أيضاً أن المحرقة كانت درساً لكل من تساوره أحلام الشعور بأنه ند لإسرائيل، ولذلك يجب أن تعكس عملية السلام الجديدة هذا الميزان المختل بين الطرف المسحوق والطرف المنتصر.

على الجانب الآخر، هناك فريق عربي ودولي مناقض، يرى أن إحراق غزة كان أكبر دليل على أن إسرائيل لم تخلق للسلام، وأن هذه القوة الباطشة قد أقلقت العالم كله، وأشعرت المجتمع الدولي أن هذا الكائن الغريب المتوحش قد انتهك القيم العليا لهذا المجتمع، فأخرج هذا الكيان نفسه من دائرة البشرية الإنسانية. ولهذا السبب فإنه لايمكن تصور الجمع بين الماء والنار، فالسلام ماء ونسيم وخضرة ورخاء، وأما النار فهي أداة الإحراق والإبادة. وبعبارة أخرى، فإنه لا يمكن أن يجتمع الجن والإنسان، فالجن حارق والإنسان محروق. وهذه هي الحجة التي ساقها إبليس في المحاججة الكبرى التي أدارها الله سبحانه وتعالى مع الملائكة عندما أمرهم بأن يسجدوا لآدم، فتذرع إبليس بأنه من نار وأن آدم من طين، أما الملائكة الآخرون فهم من نور، ونادراً ما تبعث النار نوراً، ونادراً ما يلتقي النور مع النار. هذا هو حال إسرائيل مع العرب في هذه الفرضية الجديدة. يرى هذا الفريق أنه لا بد من تطهير الجسد الناري الصهيوني الذي لا يقبل تطهيراً، لأن الجسد كلٌّ لا يتجزأ، ولذلك لا يمكن إقامة السلام معه، ولابد من زجره

وهجره وعزله حتى يثبت أنه من طبيعة البشر، وأنه يمكن التعايش معه، وفي هذه الحالة يمكن تصور قيام إسرائيل. من الواضح أيضاً أن الخلاف بين الفريقين قد تحول إلى صراع، فالفريق الذي يرى أن إحراق غزة هو قربان للسلام مع إسرائيل والمصالحة بين الفلسطينيين قد فوجئ بأن إحراق غزة قد أدى إلى المزيد من الشقاق والابتعاد بين طرفي المعادلة الفلسطينية، خاصة أن كل طرف قد اتهم الآخر بأنه السبب فيما حدث: اتهمت حماس أبا مازن بالتآمر مع إسرائيل للعودة إلى غزة على دبابة إسرائيلية، مثلما اتهم أبو مازن حماس بأنها عجزت عن إدارة الخلاف مع إسرائيل مما عرض شعب غزة لهذه الأهوال، مما يثبت أن القيادة الحكيمة التي لا تثير مشاكل مع إسرائيل هي التي تجنب الشعب الفلسطيني في غزة الأهوال، كما قال أبو مازن: إن انقلاب حماس على السلطة وضعها في دائرة اللاشرعية، فسهل على إسرائيل أن تقوم بإحراق القطاع. معنى ذلك أن السلام والمصالحة هما هدف الفريقين، ولكن المشكلة في الأسس التي يقوم عليها السلام والمنطلقات التي ينطلق منها.

فمن ناحية أخرى، يرى الفريق الموالي لإسرائيل أن محرقة غزة درس لعدم جدوى المقاومة، بل الخطر الذي تجلبه على الشعب في ظل تفوق إسرائيل الكاسح وقدرتها على الإضرار بالشعب الفلسطيني، ولذلك فإن السلام الجديد يجب أن يقوم صراحة على وقف المقاومة وإنهاء سيطرتها على غزة، والتفاهم مع صوت واحد هو رئيس السلطة، وهو وكيل الدم بالنسبة إلى كل الفلسطينيين،

وأن المقاومة عقبة في سبيل بسط سيطرته الكاملة على شعبه في الضفة والقطاع. يترتب على ذلك محاصرة المقاومة وقطع صلتها بكل الأطراف التي تساندها، ومنع تزويدها بأي سلاح بما في ذلك تهريب السلاح لها عبر الأنفاق على الحدود بين مصر وغزة. ونظراً لعدم ثقة إسرائيل بمصر، فقد اتفقت إسرائيل مع الولايات المتحدة على تأمين هذه الحدود بمعايير إسرائيلية وأمريكية، بما يقتضيه ذلك من جلب مراقبين أو قوات على الحدود، وهو ما رفضته مصر من زاوية الحدود المصرية. أما أبو مازن فيصر على جلب قوات دولية لحماية الشعب الفلسطيني في أغلب الأحوال من المقاومة، وليس من إسرائيل، والدليل على ذلك أن إسرائيل تؤيد اقتراح أبي مازن، بعد أن كانت ترفض دائماً هذا الاقتراح عندما كان هدفه الأول هو حماية الشعب الفلسطيني من إسرائيل.

على الجانب الآخر، ترى المقاومة أن إحراق غزة دليل على بربرية إسرائيل، وشاهد على تآمر السلطة مع إسرائيل وبعض الدول العربية، وسقوط العالم العربي، ودعم بعض الدول الكبرى لإسرائيل. أما صمود المقاومة ضد إسرائيل فثمنه أن يقوم السلام على أساس إسقاط خيار المفاوضات، والتركيز على جدوى المقاومة التي لا يقهر إسرائيل سواها، خاصة أمام المشروع الذي يتقدم بالاستيطان كل يوم، والذي تضاعف فيه الوحدات الاستيطانية منذ مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الذي تعهدت فيه إسرائيل بوقف الاستيطان، إلى عشرات المرات، مما يدل دلالة عملية على أن تعهدات إسرائيل وواشنطن من قبيل

تخدير الجانب العربي والفلسطيني. ترى المقاومة أيضاً أن إحراق غزة تماماً كما أحرقت لبنان كان هدفه الضغط على الجسد الفلسطيني واللبناني، لكي تخرج الروح الشريرة وهي حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان، لكن إذا خرجت هذه الروح الطاهرة فلن يبقى سوى الجسد أسيراً للبطش الصهيوني.

تلك هي المعادلة في المواجهة بين الفريقين، فمن ترجح كفته، المقاومة أساس السلام، أم السلام الإسرائيلي هو مكونات هذا السلام المطلوب؟.

(١٢)

الاجتياح الإسرائيلي لغزة

في ضوء القانون الدولي العام

المشهد في غزة يسمح بتعدد التفسيرات، حيث ساد التفسير الإسرائيلي في غياب التفسير العربي. وكان اللافت للنظر أن سويسرا هي وحدها التي أدانت السلوك الإسرائيلي على أساس أنه يتناقض مع اتفاقيات جنيف الخاصة بالقانون الدولي الإنساني، وعلى الأخص الاتفاقية الرابعة التي توفر الحماية للسكان المدنيين تحت الاحتلال الحربي. والمشهد في غزة - باختصار - الذي بدأ يوم ٢٠٠٦/٦/٢٨ هو أن عملية عسكرية قامت بها المقاومة الفلسطينية ضد أحد المواقع العسكرية الإسرائيلية، قتل فيها عدد من الجنود الإسرائيليين، وتم اختطاف أحد الجنود أحياء. اتخذت إسرائيل من هذه العملية ذريعة للإعلان عن أن القضية تنحصر في عملية إرهابية قام بها (الإرهابيون الفلسطينيون) واختطفوا فيها جندياً إسرائيلياً (بريئاً)، يقوم بواجبه وفق تعليمات الحكومة الإسرائيلية. صورت إسرائيل الحادث على أنه عمل إرهابي لا يجوز التفاوض بشأنه أو التوصل إلى تسوية حوله، وإنما قررت إسرائيل أن قواتها

وكل المجتمع الدولي يقفون صفاً واحداً ضد الإرهاب، وتقوم بعمليات واسعة يتم فيها تدمير المنشآت الحكومية، ومنازل السكان، وقتل واعتقال (العناصر الإرهابية)، وذلك حتى يرغم الخاطفون على تسليم الجندي المخطوف دون مقابل، وهو إطلاق سراح معتقلين من النساء والأطفال في السجون الإسرائيلية. ساندت الولايات المتحدة هذه النظرية الإسرائيلية، ووسعت دائرة الاتهام لكي تشمل أيضاً القيادات السياسية لحماس في سورية وفي فلسطين، وكذلك اتهام سورية ومطالبتها بتسليم خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس، والذي تعتبره إسرائيل والولايات المتحدة رأس الإرهاب. كذلك باركت واشنطن اعتقال إسرائيل لعدد كبير من وزراء الحكومة الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي، وقدمتهم بالفعل إلى المحاكمة بتهم القيام بعمليات إرهابية. ولا تزال إسرائيل تصر على أن الحملة العسكرية الشاملة على غزة وسكانها سوف تؤدي إلى تحرير الجندي المخطوف، دون أن تضطر إسرائيل إلى إدخال سابقة الخطف كوسيلة من وسائل الصراع، علماً بأن هذه الوسيلة استخدمت بالفعل بنجاح من جانب حزب الله في لبنان.

من ناحية ثانية، فإن إسرائيل سجلت أن معظم الدول العربية تعتقد أن قضية غزة هي فقط قضية الجندي المخطوف، وأشارت بعض التعليقات الإسرائيلية إلى أن معظم الدول العربية لا تمانع في أن يكون هدف العملية العسكرية الكبيرة في غزة هو إسقاط حكومة حماس، ولكن خطف وزراء حماس يحرج الحكومات العربية.

لا شك أن تحديد طبيعة المشكلة هو الذي يحدد القضايا القانونية التي تثيرها هذه المشكلة. فإذا كانت إسرائيل تصر على أن نقطة البداية والنهاية هي خطف الجندي الإسرائيلي في عملية إرهابية، لذلك فإن أيَّ فعل في سبيل استرداده يكتسب المشروعية من الطابع الإجرامي للخطف، وكذلك نبل الهدف الذي يحرك كل هذه الإجراءات، وهو تحرير الجندي من خاطفيه. ويبدو أن سويسرا لا تمانع في قبول هذا الوصف القانوني الذي يجرم الخطف ولكنها تدين التصرفات الإسرائيلية لأسباب عديدة: أولها عدم التناسب بين الفعل الفلسطيني ورد الفعل الإسرائيلي. وبالطبع فإن سويسرا ليست معنية بما نرى من أن الخطف هو الذريعة وأن الهدف الحقيقي متعدد الطبقات وينتهي في المدى المنظور إلى إسقاط حكومة حماس.

أما السبب الثاني في الموقف السويسري فهو أن العملية الإسرائيلية تعتبر عقوبة جماعية دون تمييز، وهذا لا يفترض مشروعية الخطف من عدمه، لأن اتفاقية جنيف الرابعة تمنع دولة الاحتلال من إنزال العقاب الجماعي وترويع السكان المدنيين.

كذلك تعتقد سويسرا أن خطف الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي يؤدي إلى تعطيل أعمال الحكومة مما يدين الاحتلال المسؤول عن انتظام حياة الفلسطينيين ومرافقهم وتوفير الأمن لهم، وخاصة الكهرباء والماء التي قطعتها إسرائيل عنهم، وتتكفل الغارات الجوية بترويعهم وبث الرعب في قلوبهم، بل قتلهم.

ولكننا نرى أن مهاجمة المقاومة الفلسطينية لموقع عسكري إسرائيلي أمر مشروع في إطار الصراع بين المقاومة والاحتلال، وأن خطف الجندي الإسرائيلي حتى لأغراض المقايضة مع المعتقلين الفلسطينيين أمر مشروع أيضاً، ولكن يعتبر الجندي أسيراً في يد المقاومة الفلسطينية، ويتمتع بوضع الأسير وفقاً لاتفاقية جنيف الثالثة. أما قيام إسرائيل بخطف الوزراء وأعضاء البرلمان فهي مخالفة جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة واتفاق أوسلو ولاتفاقيتي نيويورك لعامي ٧٣ و٧٩، وهما تقدمان حماية قانونية دولية للشخصيات المحمية دولياً، ومن بينهم المسؤولون الفلسطينيون. بل إن تقديم هؤلاء المسؤولين إلى المحاكمة أمام محكمة إسرائيلية هو إمعان في تجاهل قواعد القانون الدولي.

ولا يجوز مقايضة الأسير الإسرائيلي بالمسؤولين الفلسطينيين، وذلك بسبب اختلاف الطبيعة القانونية لخطف الجندي ولاعتقال المسؤولين الفلسطينيين، الخطف مشروع للجندي المقاتل، لكن خطف السياسيين وتعويق عمل الحكومة غير مشروع.

كذلك فإن أعمال القتل والاغتيال وتدمير المنازل والمنشآت تعتبر كلها جرائم حرب تلحق بالمسؤولين الإسرائيليين كما تلحق بالمسؤولين الأمريكيين الذين يؤيدون هذه الجرائم.

وقد يرد البعض بأن الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي يعتبرون المقاومة الفلسطينية إرهاباً، كما يعتبرون المنظمات الفلسطينية إرهابية، وقد تم وضعها على القائمة السوداء، مما يعني تجريم

المنظمات وأعمالها مما يسمح لإسرائيل بقتلهم بموجب قوائم المطلوبين. وبالفعل تقوم إسرائيل بتنفيذ أحكام الإعدام في قيادات المقاومة، تطبيقاً للنظرية الأمريكية التي تقر قتل الإرهابي قبل التحقق من هويته والتيقن من أعماله. ولم نسمع إدانة واحدة من الجانب الأوربي والأمريكي. وهذا الموقف الداعم للجرائم الإسرائيلية يؤدي إلى إدانة الزعماء الأوربيين والأمريكيين، ويتطلب من العالم العربي موقفاً واضحاً مسانداً للمقاومة المشروعة.

والخلاصة، أن الحملة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني تتناقض مع التزامات إسرائيل في اتفاقية جنيف الرابعة، وفي قواعد القانون الدولي باعتبارها سلطة محتلة، وذلك في ضوء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، الذي تحدته إسرائيل والولايات المتحدة صراحة. ولذلك فإن إدانة التصرفات الإسرائيلية كافة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جانب محكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل، تصلح أيضاً في تحديد الوصف القانوني لعمليات اجتياح غزة من جانب إسرائيل، مهما حاولت أن ترغم العالم على تصور الموقف على أنه قضية الجندي المخطوف في عملية إرهابية. ولو قدر لمحكمة العدل الدولية أن تعقب على اجتياح غزة من جانب إسرائيل لأعادت التأكيد على عدد من فقرات الرأي الاستشاري، ولأمرت إسرائيل بالكف عن مهاجمة الفلسطينيين، والكف عن تعويق حكومة حماس والإطلاق الفوري للوزراء والنواب المعتقلين، ولأمرت إسرائيل بالدخول في مفاوضات جدية من أجل التوصل إلى تسوية عادلة للصراع في فلسطين.

(١٣)

المنطقة العازلة في غزة:

فصل جديد في المشروع الصهيوني

لا بد أن تحذر من القراءة المجتزأة للمشهد في غزة؛ لأن إسرائيل تريد أن تصرف العالم عن حقيقة ما يحدث، إذ تؤكد أن القضية هي الجندي المخطوف "غدراً وإرهاباً" ويجب أن يعود سالماً حتى لو ظلت إسرائيل بأكملها في حالة تعبئة عامة، ولو قضت على كل الشعب الفلسطيني، لأن إسرائيل لا تفرط في أبنائها أحياءً وأمواتاً، كما أنها لا تتهاون في مكافحة هذا (الإرهاب الفلسطيني).

هذه القراءة المبتسرة للصورة توقع في شرك التضليل والخداع، ولذلك فإن إسرائيل قبلت قيام مصر بدور في تحرير الجندي، وهي تعلم أن نجاح مصر في ذلك، وإن كان خدمة كبرى لها، وربما تم بشروط إسرائيل، فإن هذا النجاح في تحرير الجندي من قبضة آسريه سوف يعني الكثير لدور مصر، وهي لا تريد ذلك، كما يعني انكشاف بقية المخطط الإسرائيلي، والحقيقة الواضحة التي تحاول إسرائيل أن تطمسها هي أن هناك مخططاً يرتبط بخطة أولمرت التي

تستند إلى إرهاق الشعب الفلسطيني ومطاردته حتى يفر من أرضه، ويضطر من بقي منه إلى القبول بخطته والتوقيع على اتفاقية السلام الإسرائيلي. ومعلوم أن الخطة ترتكز على الأرض عن طريق التوسع في الاستيطان والضم من خلال الترتيبات الإقليمية وبناء الجدار في كل الاتجاهات، حتى تصبح حدود إسرائيل في التسوية قصيرةً الأجل انتظاراً لتحقيق التطابق بين حدود إسرائيل طريقاً ثالثاً للضم بعد الاستيطان والجدار؛ وهو إنشاء منطقة عازلة في شمال غزة تكون جزءاً من إسرائيل في مرحلة لاحقة. هذه الخطة والاستيطان والجدار تتم في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالمخالفة المطلقة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة التي تحدد صلاحيات السلطة المحتلة، ولقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي يؤكد أن الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧هي جميعاً أراض محتلة دون أن ينفي صفة الاحتلال عمّا تم قبل عام ١٩٦٧، ونقصد بذلك أجزاء من الأراضي المصرية والقدس الغربية وبعض الأراضي الفلسطينية الأخرى خارج خط التقسيم؛ لأن إسرائيل يوم ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ كانت تحتل ٧٨٪ من الأراضي الفلسطينية بزيادة عن قرار التقسيم قدرها ٢١,٥٪ أي ربع فلسطين التاريخية.

كذلك تنشئ إسرائيل المنطقة العازلة ضمن سياسة الضم، وهي تعلم أن ذلك يتحدى مباشرة قرار محكمة العدل الدولية التي تعرضت بالتفصيل لكل هذه التصرفات الإسرائيلية ورفضت المحكمة رفضاً قاطعاً كل الحجج الإسرائيلية لتبرير هذه التصرفات التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني في حياته وأرضه. معنى ذلك

أنه لا عبرة بما تبرر به إسرائيل إقامة المنطقة العازلة على أنها من إجراءات الدفاع الشرعي؛ لأن الذي يحتاج إلى الحماية والدفاع عن النفس هو الشعب المحتل الضعيف، وليس الدولة المحتلة المغتصبة الحائزة على أكبر ترسانات الأسلحة في المنطقة.

ولكل هذه السياسة لا يجوز الاكتفاء بمجرد إدانة إنشاء المنطقة العازلة؛ لأن إنشاء المنطقة الباطل بذاته سوف يؤدي إلى ضم المنطقة وإنشاء منطقة جديدة رغم تأكيد إسرائيل، التي قامت أصلاً على الخداع والكذب، أنها انسحبت من غزة، ولن تعود إليها، ورغم أن غاراتها وجرائمها في غزة زادت عن معدل جرائمها خلال الاحتلال، لأن إسرائيل سحبت مستوطنيها وجيشها الذين كانوا هدفاً للمقاومة، فأصبحت أكثر انطلاقاً دون ضابط فلسطيني أو إقليمي أو عالمي.

لقد سبق لإسرائيل أن أنشأت منطقة عازلة جنوب لبنان بطول الحدود اللبنانية الإسرائيلية عام ١٩٧٨ بحجة صد المقاومة الفلسطينية، ثم أنشأت جيشاً للجنوب مرتبطاً بها. ومع أن هذه المنطقة الأمنية كانت انتهاكاً واضحاً لسيادة الأراضي اللبنانية أدانها مجلس الأمن بقراره رقم ٤٢٥، إلا أن إسرائيل لم تكن تنوي ضم المنطقة الأمنية، ثم اضطرت إسرائيل إلى النزوح من الجنوب كلياً في أيار/مايو ٢٠٠٠ تحت ضربات المقاومة الإسلامية لحزب الله في لبنان.

فإذا اكتفى العالم العربي وحتى مجلس الأمن، وهو أمر مستبعد

بالطبع، بإدانة إنشاء هذه المنطقة فإن إسرائيل التي تعمل على أساس خطة طويلة الأجل، سوف تمضي في تنفيذ خطتها، ويكون ذلك فصلاً جديداً من فصول الاستيلاء على فلسطين.